
نصوص وتعليقات

ⓗ مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البراك، عبد الرحمن بن ناصر

نصوص وتعليقات./ عبد الرحمن بن ناصر البراك.- الرياض، ١٤٤٤هـ

٢٢٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٥-٦-٩١٦٢٨-٦٠٣-٩٧٨

١- الإسلام - مجموعات أ. العنوان

ديوي ٢١٠,٨ ١٤٤٤/١٠١٠٧

رقم الإيداع: ١٤٤٤/١٠١٠٧

ردمك: ٥-٦-٩١٦٢٨-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م





المملكة العربية السعودية

الرِّياض

الجوَّال 00966505112242

البريد الإلكتروني m@sh-albarrak.com

الموقع الرسمي sh-albarrak.com

إِصْدَارَاتُ مُؤَسَّسَةِ وَقْفِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ نَاصِرٍ البَرَّاك (٢٠)



أَمْلَاهَا

عبد الرحمن بن ناصر البراك

قَيَّدَهَا

أ.د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر








بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة التحقيق

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، أما بعد:

فهذه تعليقات على مواضع من كتب مختلفة في فنون شتى، أملاها شيخنا -حفظه الله- إمَّا لاستدراك شيء، أو تصويب خطأ، وإمَّا لتوضيح مُشكِل، أو ترجيح قول، أو تأكيد وتنبيه على أمر مهم، وزادت عن مئة تعليق، وتميزت هذه التعليقات بالدقة في تحرير العبارات، وسهولة الأسلوب، والتماس العذر للمخالِف مع حسن الأدب مع العلماء -وهم ورثة الأنبياء- وحفظ كرامتهم.

واختار شيخنا -حفظه الله- أن يسمي كتابه هذا بـ«نصوص وتعليقات»، فنسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع به، ويَكتب لشيخنا جزيل الأجر والثواب، إنه جواد كريم.

وقد سِرنا في العمل على هذا الكتاب وفق المنهج التالي:

١. ترتيب النصوص التي كانت تُرسل في أوقات متفرقة من بعض السائلين، والتي أملى عليها شيخنا -حفظه الله- بما تيسر له من هذه التعليقات.

٢. جمع نصوص وتعليقات أخرى أرسلها لنا بعض طلاب العلم الفضلاء، وتعليقات أخرى أملاها شيخنا -حفظه الله- على بعض خاصة طلّابه ابتداءً على مواضع من كُتب كانت تُقرأ عليه.

٣. قراءة كل النصوص والتعليقات المجموعة مرة أخرى على شيخنا -حفظه الله- قراءة ضبط وتكميل؛ فزادها تحريرًا وبيانًا وتوضيحًا.

٤. ترتيب التعليقات حسب تاريخ وفيات مؤلفي الكتب المعلَّق عليها، ورُمز للنص المعلَّق عليه بنون، وللتعليق بتاء، وهذا من صنع شيخنا -حفظه الله-.

٥. توثيق النقول التي وردت في الكتاب، وعزوها إلى مصادرها الأصلية.

٦. ربط بعض مباحث الكتاب بكلام أهل العلم المحققين.

٧. العناية بالإحالة إلى كُتب وشروح شيخنا -حفظه الله- في المسائل التي تناولها بتوسع في مصنفاته الأخرى.

٨. ضبط الكلمات المشكلة وتشكيلها بالحركات، والعناية بعلامات الترقيم.

٩. عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وإثباتها على رواية حفص عن عاصم إلا عند الحاجة لرواية أخرى.

١٠. تخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب.

والطريقة في ذلك ما يلي:

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما نقتصر في العزو إليه إلا لفائدة؛ كأن يكون اللفظ المذكور لغيرهما.

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين:

- خرجناه من مصادره الأصلية؛ كالسنن الأربعة وموطأ مالك ومسند أحمد، وغيرها من المصادر الحديثية المعتبرة.

- ننقل ما تيسر من كلام أهل العلم عليه تصحيحًا أو تضعيفًا.

ج- نذكر اسم الصحابي راوي الحديث إلا أن يُذكر في المتن، وإذا كان الحديث مرويًا عن أكثر من صحابي ذكرنا صاحب اللفظ وأشرنا إلى غيره تبعًا.

١١. ترجمة الأعلام غير المشهورين.

١٢. شرح معاني الكلمات الغريبة من المعاجم المختصة.

١٣. التعريف بالكتب غير المشهورة.

١٤. صنع فهرس للموضوعات، وقائمة للمصادر والمراجع.

ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع بها الكتاب ويكتب لشيخنا -حفظه الله- جزيل الأجر والثواب إنه جوادٌ كريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللجنةُ العلميةُ



للتواصل:

جوال: ٠٥٠٥١١٢٢٤٢

البريد الإلكتروني: m@sh-albarrak.com

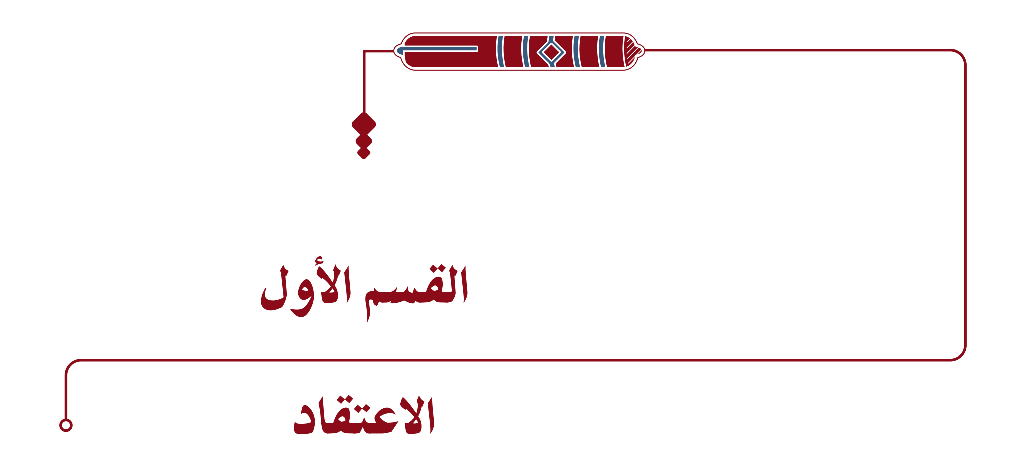
مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب وهدى به مَن شاء إلى الحق والصواب، وصلى الله على محمد النبي الأواب، وعلى آله، وجميع الأصحاب؛ أما بعد:

فهذه تعليقات أمليتها تعليقًا على مواضع اقتضت التعليقَ عليها في بعض الكتب في موضوعات مختلفة، في العقيدة والتفسير وفقه العبادات، وفي الحديث واللغة، وفي مسائل متنوعة، وهذه التعليقات إمَّا استدراك أو تصويب أو توضيح أو ترجيح أو تأكيد أو تنبيه، وقد بلغت أزيد من مئة تعليق، وآمل ممن يقف عليها أن يُنبِّه ويصحِّح ما يحتاج إلى تصحيح، ويصوِّب من لفظها ما يخالف الفصيح، وقد جرى ترتيب هذه التعليقات حسب تاريخ وفيات مؤلفي الكتب المعلَّق عليها، ورُمز للنص المعلَّق عليه بنون، وللتعليق بتاء، والله الهادي مَن يشاء إلى صراطه المستقيم.

حُرِّرَ في يوم الاثنين السابع من شهر شعبان من عام أربعة وأربعين وأربع مئة وألف.

-::■❋■❋■❋■::-



القسم الأول

الاعتقاد

(١)

ن

قال أبو بكر محمد بن العربي في حديث عبد الله بن أبي بكر؛ أنه قال، قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود، نُهوا عن أكل الشحم، فباعوه وأكلوا ثمنه»[١]: «ليس في الأمم طائفةٌ أعظم تعلُّقًا بالظواهر من اليهود، ومنه هلكوا؛ فإنهم رأوا في «التوراة»: «جاء الله» و«نزل الله»؛ فأخذوا بالظواهر في هذه الألفاظ، فاعتقدوها جسمانية فهلكوا»[٢].

ت

قول المؤلف: ليس في الأمم أعظم تعلُّقًا بالظواهر من اليهود؛ يريد ظواهر النصوص، ومثَّل لذلك بما في التوراة من نسبة المجيء والنزول إلى الله، ومقتضى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه لا يجوز نسبة المجيء والنزول إلى الله؛ وهذا يجري على مذهب الأشاعرة، وهو أنَّ الله لا تقوم به الأفعال الاختيارية؛ لأنها بمشيئته، وكلُّ ما يكون بالمشيئة فهو محدَث؛ فيلزم من إثبات ذلك حلول الحوادث في ذاته تعالى، والله تعالى منزَّه عن حلول الحوادث[٣]؛ لذلك ينفون قيام الأفعال الاختيارية به؛

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٣٤٣٨/ ٧٢٩) مرسلاً، ولفظه: «**فأكلوا**»، والمثبت من رواية سويد (٧١٧)، وأخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١) عن جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ومسلم (١٥٨٣) عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بنحوه.

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك (٧/ ٤٠٩).

(٣) قال شيخنا: «حلول الحوادث من الألفاظ المحدَثة التي لم يأت بها كتابٌ، ولا سنة، وهو لفظٌ مجملٌ يحتمل حقًا، وباطلًا، فإن أُريد بنفيه أنَّه تعالى لا يحِل في =

كالمجيء والنزول والاستواء، والغضب والرضا[١]، وكل هذه الأفعال قد دلَّ عليها الكتاب والسنة، وأثبتها أهل السنة والجماعة؛ إيمانًا بما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ؛ فالمؤلف -رحمه الله وعفا عنه- يظهر أنه أشعريُّ المذهب في باب الصفات؛ فعُلم مما تقدَّم التوافق بين ما جاء به موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وما جاء به محمد ﷺ، وكلاهما من عند الله، والله أعلم.

حُرِّرَ في يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر ربيع الأول من عام أربعة وأربعين وأربع مئة وألف.

-::■❊■❊■❊■::-

= ذاته شيء من مخلوقاته؛ فهو حق، وإن أُريد نفي قيام الأفعال الاختيارية بذاته؛ فهو باطل». توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص٧٨).

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لشيخنا (ص٥٧).

(٢)

ن

قال الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «صفات الله عَزَّوَجَلَّ»[(١)]؛ قال: ما نصه: «الأدلة على رجوع إمام الحرمين أبي المعالي الجويني عن معتقده إلى ما كان عليه السلف، قال إمام الحرمين أبو المعالي في رسالته «العقيدة النظامية»[(٢)]: «اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي ﷺ، وذهب أئمة السلف إلى أنَّ الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه، والذي نرتضيه رأيًا وندين به عقدًا اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أنَّ إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول ﷺ على ترك التعرض لمعانيها

---

(١) الكتاب هو نقول لكلامه في الصفات من كتبه المختلفة، جمعه الشيخ عبد الله الدغيثر. ينظر: صفات الله في ضوء القرآن الكريم والرد على المخالفين (ص١٠٩). وهذا النص في أضواء البيان (٧/ ٥٠٤)، وهو في النظامية (ص١٦٥).

(٢) هو كتاب في العقائد والأحكام، عنوانه: «الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية»، يرجع تسميته نسبة إلى الوزير نظام الملك، وقد فصل ابن العربي فصول العقيدة عن باقي الفصول وهو ما وُجد منها، إذ لم يُعثر على باقيها إلى الآن. طبعت المقدمة العقدية باسم: «العقيدة النظامية» أول طبعة بتحقيق محمد زاهد الكوثري، عام (١٣٦٧هـ)، بمطبعة الأنوار! وطُبع بعدها بتحقيق د. أحمد السقا، ثم بتحقيق د. محمد الزبيدي.

ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمشتغلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جُهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا أو محتومًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل؛ كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع بحق، فعلى ذي الدين أن يعتقد تنزه الرب تعالى عن صفات المحدثات ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويَكِل معناها إلى الرب عَزَّوَجَلَّ، ومما استُحسن من إمام دار الهجرة مالك بن أنس؛ أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، فقال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب». فلتجر آية الاستواء والمجيء، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح عن الرسول ﷺ؛ كخبر النزول وغيرها[١] على ما ذكرنا، فهذا بيان ما يجب لله تعالى».

ت

انتهى ما نقله الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُٱللَّهُ، عن أبي المعالي الجويني، وغاية ما يدل عليه: رجوعه عن مذهب التأويل، إلى القول بتفويض معانيها إلى الله، ومعنى ذلك أنَّ معانيها غير معلومة للعباد، فلا تُتدبَّر؛ لأنه لا سبيل إلى معرفة معانيها، إذن؛ فلا يفهمها أحد، فيجب إجراؤها ألفاظًا من غير فهم ولا تفسير، وقد زعم الجويني -رحمه الله، وعفا

(١) في النظامية، وأضواء البيان: «غيره»، ولعله تصحيف من جامع الكتاب المذكور.

عنه- أنَّ هذا هو ما مضى عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ويقال لهذا المذهب: «مذهب التفويض»، ولأهله: المفوضة، وسماهم شيخ الإسلام ابن تيمية: «أهل التجهيل»[(١)]؛ لأنَّ حقيقة قولهم تجهيل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ بل وتجهيل النبي ﷺ بما في تلك النصوص لقولهم: لا يعلم معانيها إلا الله، ويلزم على هذا المذهب لوازم باطلة[(٢)] مثل: ألا تكون نصوص الصفات بيانًا ولا هدى، ولا أحسن الحديث، ولا شفاء، لأنَّ الكلام الذي لا يفهم معناه لا يستفيد منه المخاطب شيئًا، وأهل التفويض لا يثبتون ظواهر نصوص الصفات وهو أنَّ الله موصوف بتلك الصفات، فهم موافقون لأهل التأويل فيما نفوه من الصفات، لكنهم يخالفونهم فيما يجب في هذه النصوص، فأهل التأويل يوجبون صرفها عن ظاهرها، وأهل التفويض يوجبون إجراءها على ظاهرها ألفاظًا من غير تفسير، مع اعتقاد أنَّ ظاهرها غير مراد[(٣)].

حُرِّرَ في يوم الخميس السادس من شهر الله المحرم من عام ثلاثة وثلاثين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❋■❋■❋■::-

---

(١) ينظر على سبيل المثال: درء التعارض (١/ ١٥)، والجواب الصحيح (٦/ ٥٢٠)، والانتصار لأهل الأثر (ص٩٧).

(٢) ينظر: التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية لشيخنا (ص٢٤٨).

(٣) ينظر تعليق شيخنا على كلام الجويني كاملاً في: التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية (ص٥٨٥).

(٣)

ن

قال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة «المغني»: «وقد أحببت أن أشرح مذهبه واختياره، ليعلم ذلك مَن اقتفى آثاره، وأبيِّن في كثير من المسائل ما اختُلف فيه مما أُجمع عليه، وأذكر لكل إمام ما ذهب إليه تبركًا بهم، وتعريفًا لمذاهبهم...، ثم رتبت ذلك على «شرح مختصر أبي القاسم» عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكونه كتابًا مباركًا نافعًا، ومختصرًا موجزًا جامعًا، ومؤلفه إمام كبير صالح ذو دين، أخو ورع، جمع العلم والعمل، فنتبرك بكتابه...»[(١)].

قال محققا الكتاب عند قوله: «تبركًا بهم»: «تجاوز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا التعبير؛ لأنه لا يجوز التبرك بالصالحين، لأنَّ الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع غير النبي ﷺ في حياته، لا مع أبي بكر ولا غيره، ولا فعله التابعون مع قادتهم في العلم والدين...».

وقال المحققان -أيضًا- عند قوله: «فنتبرك بكتابه»: «هذه مبالغة منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنه ليس هنالك كتاب يعتقد فيه البركة غير كتاب الله عَزَّوَجَلَّ».

ت

التبرك بالعلماء في مثل هذا السياق هو طلب الانتفاع بعلومهم، فهو المهم، وبذكرهم بالدعاء لهم والثناء عليهم، فليس هذا من

---

(١) المغني (١/ ٥).

التبرك بالآثار، وهو ما كان يفعله بعض الصحابة مع النبي ﷺ، كما كانوا يتبركون بوضوئه[١] وشعره[٢] وثيابه[٣] وعرقه[٤] عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والصواب: أنَّ ذلك من خصائصه ﷺ، فلا يفعل مع غيره[٥].

وعلى هذا؛ فلا اعتراض على المؤلف في قوله: «تبركًا بهم»، و«نتبرك بكتابه»، فتدبر.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) كما عند البخاري (٢٧٣١) من حديث المِسْوَر بن مَخْرَمَة، والبخاري (١٨٧)، ومسلم (٥٠٣) من حديث أبي جُحيفة.

(٢) كما عند البخاري (١٧١)، ومسلم (١٣٠٥) من حديث أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) كما في قصة تغسيل زينب رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا عند البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩) عن أم عطية رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

(٤) كما عند البخاري (٦٢٨١)، ومسلم (٢٣٣١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٥) ينظر: الاعتصام (٢/ ٣٠٢-٣٠٣)، والحِكم الجديرة بالإذاعة لابن رجب (ص٥٥).

(٤)

ن

قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «المجموع شرح المهذب»[١]:

«فرع: اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها، هل يُخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون: تُتأوَّل على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين، وقال آخرون: لا تُتأوَّل؛ بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى، وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلًا: نؤمن بأنَّ الرحمن على العرش استوى، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به، مع أنّا نعتقد أنَّ الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن الحلول وسمات الحدوث، وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم، إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك، فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك، والمخاطرة في ما لا ضرورة، بل لا حاجة إليه، فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأوّلوا حينئذ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا. والله أعلم».

ت

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه طريقة السلف»: يريد القول الثاني، وهو الإمساك عن الكلام في معنى نصوص الصفات مع الإيمان بلفظها، ويقال لهذا المذهب: «مذهب التفويض»، وحقيقته نفي الصفات عن

---

(١) (١/ ٤٩).

الله، وإجراء النصوص ألفاظًا من غير فهم لمعناها، وهذا المذهب باطل كمذهب التأويل، لأنَّ كلًّا منهما قائم على التعطيل. ودعوى المؤلف أنَّ القول بالتفويض هو مذهب السلف باطل، لأنه يتضمن أنَّ السلف لا يثبتون لله الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وأنهم يقرؤون الآيات والأحاديث ولا يتدبرونها؛ بل والرسول ﷺ كذلك لا يعلم معنى آيات الصفات، ولا معنى ما يخبر به عن الله، ولا يخفى ما في هذا من الفساد[1]؛ غفر الله للشيخ زلته، وأثابه على حسن نيته، وهي: زلة مغمورة في بحر حسناته؛ رفع الله درجاته.

حُرِّرَ يوم الأحد الثاني من شهر الله المحرم من عام ثلاثة وثلاثين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) ينظر: التعليق (٢) في (ص١٢).

(٥)

ن

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في «مجموع الفتاوى»[١]:
«أنه سبحانه يفعل ذلك بجنوده وأعوانه من الملائكة».

ت

قوله: «وأعوانه»: لعلها سبق لسان أو سبق قلم، فإنَّ الله غني عن جميع عباده، فلا يحتاج إلى مَن يعينه، فالملائكة جنوده، وليسوا أعوانًا له، فهو خالقهم وهو الذي أقدرهم على ما يفعلونه، فهو المعين لهم، وليس أحد منهم معينًا له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ٢٢﴾ [سبأ]؛ أي: معين[٢]، وهو سبحانه المستعان والمعين.

حُرِّرَ في يوم الثلاثاء الثاني من ذي القعدة من عام ثمانية وثلاثين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❊■❊■❊■::-

(١) (٥/ ٥٠٧) وهو في شرح حديث النزول -ت الخميس- (ص٣٧٣): بلفظ: «وعبيده من الملائكة» وقال: في جميع النسخ والمطبوعة «وأعوانه»، وأثبت «وعبيده» لأنه هو المناسب. ووجدنا العبارة كما في طبعة مجموع الفتاوى في: بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٣٦)، وأشاروا لنسخ: «بجنوده من الملائكة».
(٢) ينظر: المفردات (ص٥٤٠).

(٦)

ن

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كونه فوق العرش ثبت بالشرع المتواتر وإجماع سلف الأمة، مع دلالة العقل ضرورة ونظرًا أنه خارج العالم، فلا يخلو مع ذلك: إما أن يلزم أن يكون مماسًّا أو مباينًا، أو لا يلزم، فإن لزم أحدهما كان ذلك لازمًا للحق ولازم الحق حق، وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور، كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك، فإنَّ تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بُعد هذه الأشياء عنه، ولكونها ملعونة مطرودة، لم نثبته لاستحالة المماسة عليه، وتلك الأدلة منتفية في مماسته للعرش ونحوه، كما روي في مسّ آدم وغيره[(١)]، وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثير من أهل الكلام»[(٢)].

ت

في هذه العبارة غموض وإشكال إذا وحِّد الضمير في قوله: «أثبتناه» وفي قوله: »ولم نثبته«، ولعله يرتفع إذا رُدَّ الضمير في الجملة الأولى إلى التنزيه، وفي الثانية إلى المماسة، أي لم نثبت المماسة لاستحالة المماسة عليه، أي مماسة هذه الخبائث، لوجوب تنزيهه عن كل نقص، والله أعلم.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) جاء عن ميسرة الكندي أنه قال: «إن الله لم يمس شيئًا من خلقه غير ثلاث: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده». أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (ص١٨٧)، وأخرجه بنحوه عبد الله بن أحمد (٥٧٣)، (٥٧٤) عن عكرمة وخالد بن معدان، وينظر: الشريعة (٣/ ١١٨٣-١١٨٥).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ١٢٧).

(٧)

ن

قال ابن عبد الهادي في ترجمة ابن تيمية: «وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أي شيخ الإسلام ابن تيمية- يقول ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مئة تفسير، ثم أسأل الله الفهم، وأقول: يا معلم [آدم و][١] إبراهيم علمني، وكنت أذهب إلى المساجد المهجورة ونحوها، وأمرّغ وجهي في التراب، وأسأل الله تعالى، وأقول: يا معلم إبراهيم فهمني»[٢].

ت

ليس للصلاة في المساجد المهجورة فضيلة على غيرها؛ فلا يشرع قصدها للصلاة، كما لا يشرع التعبد بتمريغ الوجه بالتراب في غير حال السجود، فالتعبد بذلك بدعة، ولعل ما ذكره ابن عبد الهادي عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ معناه: أنه يذهب إلى المساجد المهجورة ليخلو فيها ساعة، بعيدًا عن الناس، فيصلي فيها، فيعفّر وجهه بترابها ساجدًا لله، فيحصل له من الذل وفراغ الفكر ما لا يحصل له في المساجد الأخرى التي تكون مفروشة في العادة والأغلب، ولا تخلو من الناس، وهذا ما يقصده المعتكف في اتخاذه خباء ونحوه لينفرد فيه، وإن كان ما ذكر على ظاهره، وأنه توسل بمجرد تعفير الوجه

---

(١) غير موجودة في طبعة المجمع وأشاروا لنسخ فيها: «يا معلم آدم ويا معلم ...»، و«يا معلم آدم وإبراهيم»، والمثبت من طبعة الفقي (ص٤٢).

(٢) العقود الدرية- ط المجمع- (ص٨٣).

بالتراب، تذللًا لله فلا يوافق عليه، ولابن القيم في «الكافية الشافية» أبيات تتضمن هذا المعنى، وهي قوله:

تالله إن سمح الزمان بقربكم
وحللت منكم بالمحل الدّاني
لأعفرنّ الخد شكرًا في الثرى
وأُكحلنّ بتربكم أجفاني[(١)]

والله أعلم.

-::■❊■❊■❊■::-

(١) النونية (٣/ ٨٣٨ رقم ٤٢٤١-٤٢٤٢)، وأصل الأبيات من نونية الصرصري كما في فوات الوفيات (٤/ ٣٠٥)، وضمن ابن القيم أبياته مع تصرف في البيت الثاني فالأصل:

أقبلن لأجلكم ذاك الثرى
وأعفر الخدين بالصوان

(٨)

ن

قال ابن القيم: «فلو سلك الدعاةُ المسلك الذي دعا الله ورسوله به الناس إليه لصلح العالم صلاحًا لا فساد معه»[(١)].

ت

قول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَصلح العالم صلاحًا لا فساد معه...»، لا يظهر وجه لهذا الحكم، فإنَّ حكمة الله ومشيئته اقتضت أن يكون الناس فريقين: مؤمن وكافر، تقي وفاجر، صالح وفاسد، وهذه سير الأنبياء مع أممهم دالة على ذلك، فمع كمال نصح الأنبياء وصدقهم في الدعوة ما آمن معهم إلا قليل، فظاهر هذا الحكم من ابن القيم مخالف لهذه الحقيقة، فالفساد هو الغالب على المنذرين قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَلَّ قَبۡلَهُمۡ أَكۡثَرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٧١ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ٧٢ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُنذَرِينَ ٧٣ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٧٤﴾ [الصافات].

-::■❋■❋■❋■::-

(١) الفوائد (ص٢٣٥) طبعة المجمع، وفيها: «فلو سلك الدعاءَ»، وقال شيخنا: «الصحيح: (الدعاة)» وهو المثبت في الطبعة المنيرية (ص١٦١).

(٩)

ن

قال ابن القيم: «وإذا أوقع عقابًا أوقعه بعد شدة التمرد والعتوّ عليه، ودعوة العبد إلى الرجوع إليه والإقرار بربوبيته وحقه مرة بعد مرة، حتى إذا أَيس من استجابته والإقرار بربوبيته ووحدانيته أخذه ببعض كفره وعتوه وتمرده...»[(١)].

ت

قوله: «حتى إذا أَيس...»: هذا سبق قلم وسهو من ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، جرّ إليه التوسع في وصف حال بعض الكفرة المصرين على الكفر، فإنَّ اليأس لا تجوز نسبته إلى الله، فإنه لم يأت قط إضافته إليه سبحانه في شيء من الآيات والأحاديث، ثم إنَّ اليأس إنما يكون ممن ليس الأمر في يده، والله تعالى بيده الملك، وهو على كل شيء قدير، فلو شاء لهدى الناس جميعًا، اللهم إلا أن يكون أصل الكلمة: «أُيِس» بالبناء لِما لم يُسمّ فاعله، والله أعلم.

-::■❋■❋■❋■::-

---

(١) الفوائد (ص٢٣٦).

(١٠)

ن

قال ابن القيم: «إنكم فرقتم بقولكم: إنَّ المجاز يتوقف على القرينة، والحقيقة لا تتوقف على القرينة، ومرادكم أنَّ إفادة الحقيقة لمعناها الإفرادي غير مشروط بالقرينة، وإفادة المجاز لمعناه الإفرادي مشروطة بالقرينة، فيقال لكم: اللفظ عند تجرده عن جميع القرائن التي تدل على مراد المتكلم بمنزلة الأصوات التي ينعق بها؛ فقولك: تراب، ماء، حجر، رجل، بمنزلة قولك: طقْ غاقْ، ونحوها من الأصوات، فلا يفيد اللفظ ويصير[1] كلامًا؛ إلا إذا اقترن به ما يبين المراد، ولا فرق بين ما يسمى حقيقة -في ذلك- وما يسمى مجازًا، وهذا لا نزاع فيه بين منكري المجاز ومثبتيه»[2].

ت

هذا عجيب من الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كيف يشبِّه أسماء الأجناس الدالة على معانيها الكلية المعلومة للخاصة والعامة بما لا معنى له أصلًا! وإن كانت هذه المفردات لا تسمى كلامًا في اصطلاح النحاة؛ فإنَّ مَن نطق بهذه المفردات يسمى متكلمًا لغة.

(١) في طبعة حسن العلوي: «ولا يصير».
(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٧٢٤)

وما هذا إلا مبالغةً من ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد على مثبتي المجاز، وما تقسيم الألفاظ أو الكلام إلى حقيقة ومجاز إلا اصطلاح قال به مَن استنبطه من استعمال العرب للألفاظ، ولا مشاحة في الاصطلاح.

والخلاف بين مثبتي المجاز والنفاة لفظي، فهم متفقون على المراد في مثل: رأيت أسدًا يبارز الأقران، أنه رجلٌ شجاعٌ، لكن هؤلاء يقولون: حقيقة، وأولئك يسمونه مجازًا.

والنزاع الحقيقي إنما يكون في مراد المتكلم، كنزاع مثبتي الصفات والنافين لها من أهل التأويل؛ فأهل السنة يقولون: المراد هو ما دل عليه ظاهر النصوص، وهو إثبات الصفات لله تعالى، وأهل التأويل يقولون: بل المراد خلاف الظاهر، فيجعلون دلالة النصوص على المعاني التي أثبتوها دلالة مجازية، فألفاظ النصوص عندهم من قبيل المجاز، والنزاع -في الحقيقة- هو في المراد من ألفاظ النصوص لا في كونها حقيقة أو مجازًا.

ولهذا؛ لو سلَّم نفاة الصفات بنفي المجاز؛ وقالوا: المراد من النصوص خلاف ظاهرها، ودلالة اللفظ على كلٍّ من المعنيين حقيقة، ولكن حملناه على خلاف الظاهر للقرينة، لو قالوا ذلك لأمكنهم، لكنّ الشأن في صحة الدليل أو القرينة المانعة من المعنى الظاهر، وهي معدومة! فتدبر؛ ما يأتي:

١. أنَّ مثبتي المجاز يقولون: «إنَّ المجاز يتوقف على القرينة».

٢. أنَّ مثبتي المجاز يقولون: «أنَّ الحقيقة لا تتوقف على القرينة».



٣. يوضح ابن القيم ذلك من خلال فهمه لمثبتي المجاز أنَّ قولهم: «إنَّ المجاز يتوقف على القرينة» مراده: أنَّ «إفادة المجاز لمعناه الإفرادي مشروطة بالقرينة».

٤. يوضح ابن القيم ذلك من خلال فهمه لمثبتي المجاز أنَّ قولهم: «إنَّ الحقيقة لا تتوقف على القرينة» مراده: أنَّ «إفادة الحقيقة لمعناها الإفرادي غير مشروط بالقرينة».

٥. يرُدُّ ابن القيم على ما تقدم «من كلام مثبتي المجاز» بما معناه: أنَّ اللفظ إذا كان خاليًا من القرائن فليس له فائدة ولا معنى؛ أي أنَّ كلمة «حجر» -مثلًا- هي فقط مجرد صوت يُنعق به، لا معنى، ولا يفيد شيئًا كما وصفها بكلمة لا معنى لها «طق، غاق» ووصف هذا بأنه إجماع بين مثبتي المجاز وبين منكريه.

٦. أنه خلط بين مدلول اللفظ وبين الكلام الذي يؤتي فائدة، وذلك عند قوله: «فلا يفيد اللفظ ويصير كلامًا إلا إذا اقترن به ما يبين المراد».

٧. أنَّ اللفظ بالوضع كافٍ في معرفة معاني الكلمات: فقولك: شجرة، يتبادر إلى ذهنك الشجرة التي هي نبات، وقولك: جبل، يتبادر إلى ذهنك الجبل الذي هو نعرفه، وقول القائل: حجر، يبادر إلى الذهن الحجر الذي هو الصخر، وكذا في بقية الأعلام والألفاظ التي يفهم معناها دون الحاجة إلى قرائن، ولا يلزم من ذلك أن يصبح اللفظ بلا مدلول إذا تجرد من القرائن، كما يقول ابن القيم: «صوت لا معنى له، فقط مجرد صوت ينعق به لا معنى ولا يفيد شيئًا...»؛ لا يلزم ذلك مطلقًا.

٨. أنَّ ابن القيم ناقض نفسه في تلك السطور القصيرة، وهذا واضح لكل ذي بصيرة، فهو يقول في البداية: «ومرادكم أنَّ إفادة الحقيقة لمعناها الإفرادي غير مشروط بالقرينة»، ثم يهدم ذلك بقوله: «اللفظ عند تجرده عن جميع القرائن التي تدل على مراد المتكلم بمنزلة الأصوات التي ينعق بها»؛ أي لا فائدة منه... إلى أن يقول: «ولا فرق بين ما يسمى حقيقة -في ذلك- وما يسمى مجازًا».

فهو في البداية عرف مراد الحقيقة؛ وهو: أنَّ اللفظ دال على حقيقة معناه ولو كان خاليًا من القرائن -وهو يقصد هنا التركيب الذي يكوّن الكلام-، ثم نقض كلامه هذا حيث اعتبر أنَّ اللفظ لو تجرد من القرائن لا يدل على أيّ معنى؛ أي أنه مجرد صوت ينعق به لا فائدة منه، وأكّد ذلك بقوله: «ولا فرق بين ما يسمى حقيقة -في ذلك- وما يسمى مجازًا».

٩. إذا كانت الكلمات المطلقة من كل قيد هي كلمات مهملة ولا يفهم منها شيء -كما يقول ابن القيم- فإذن قد يتصور أحدنا إذا سمع كلمة مفردة من هذه الكلمات أن يتصور ضدها... فيتصور الواحد منا «الباطل» إذا سمع كلمة «الحق»، ويتصور «فوق» إذا سمع كلمة «تحت»، ويتصور «تحت» إذا سمع كلمة «فوق»، ويتصور «نور» إذا سمع كلمة «ظلمة»... إلخ. وهذا لازم كلامه.

١٠. أنَّ هذا الكلام مخالف للنصوص القرآنية، فقد علَّم الله آدم الأسماء، وهي مجردة من كل القرائن، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ

صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة].

١١. إذا كانت الكلمات المطلقة من كل قيد هي كلمات مهملة ولا يُفهم منها شيء؛ فما الحاجة إلى معاجم اللغة العربية، فتصبح كلها بلا فائدة؛ لأنها -أصلًا- ألفاظ مجردة خالية من التركيب.

١٢. أنَّ المراد من التجرد والإطلاق عند مثبتي المجاز لا يدل على التجرد العام من كل القرائن، إنما المراد منه: خلو الكلام من القرائن المستعملة لتحقيق المجاز؛ فقولنا -مثلًا-: «رأيت أسدًا»... مطلق عند مثبتي المجاز، وإن كان مقيد بالمفعولية والتنكير... ولكن عند القول: «رأيت أسدًا في المنبر يخطب في الجند» فهذا مقيد بقرينة تصرفه عن المعنى الذي تقدم الذي كان حقيقة.

-::■❊■❊■❊■::-

(١١)

ن

قال صلاح الدين الصفدي في ترجمة أبي الفتح محمد ابن سيد الناس اليعمري: «صحبته زمانًا طويلًا ودهرًا داهرًا، ونمت معه ليالي وخالطته أيامًا، وأقمت بالظاهرية وهو بها شيخ الحديث قريبًا من سنتين، فكنت أراه في كثير من الأوقات يُصلي كل صلاة مرات كثيرة، فسألته يومًا عن ذلك، فقال: إنه خطر لي يومًا أن أصلي كل صلاة مرتين، ففعلت ذلك زمانًا، ثم خطر لي أن أصلي كل صلاة ثلاث مرات، ففعلت ذلك زمانًا وخف علي، ثم خطر لي أن أصلي كل صلاة أربع مرات ففعلت ذلك زمانًا وخف علي فعله، وأُنسيت: هل قال لي خمس مرات أو لا؟»[(١)].

ت

الخواطر لا تكون مستندًا لعبادة لم يشرعها الله ولا رسوله ﷺ، فتكرار كل صلاة من الصلوات الخمس بدعة منكرة، فلا تصح بنية الفرض ولا بنية النافلة فإذن؛ فلا أجر له فيها، ولا يجوز إعادة صلاة صلاها المسلم من غير سبب يقتضي إعادتها وجوبًا أو استحبابًا، كمن صلى ثم وجد الإمام لم يصل، فإنه يؤمر بالصلاة معه، كما في حديث الرجلين اللذين قال لهما النبي ﷺ: «**إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك**

(١) الوافي بالوفيات (١/ ٢٢٠).



الإمام ولم يصل، فليصل معه؛ فإنها له نافلة»[١]، وفيما شرع الله من النوافل قبل الفرائض وبعدها ما يكفي لطلب المزيد من الأجر.

-::■❇■❇■❇■::-

(١) أخرجه أحمد (١٧٤٧٤)، وأبو داود (٥٧٥) -واللفظ له-، والترمذي (٢١٩) -وصححه-، والنسائي (٨٥٨) عن يزيد بن الأسود العامري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه ابن خزيمة (١٦٣٨)، وابن حبان (٢٣٩٥)، وينظر: التلخيص الحبير (٦٥٢)، وصحيح سنن أبي داود-الأم- (٥٩٠).

(١٢)

ن

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: روى الحافظ أبو نُعيم[١] بإسناده عن إبراهيم بن الجنيد، حدثنا حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي -رحمة الله عليه- يقول: «البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم»، واحتج بقول عمر: «نعمت البدعة هي»[٢].

ت

هذا القول من الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من الكلام المتشابه الذي يمكن أن يتعلق به أهل البدع المضلة، ولا متعلق لهم فيه، فإنَّ آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبين مراده، وهو قوله: «فما وافق السنة فهو محمود، وما خالفها فهو مذموم»، وكذلك استشهاده بقول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في جمع الناس على إمام واحد في قيام رمضان: «نعمت البدعة»[٣]، يدل على أنما سماه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بدعة محمودة»، إنما أراد المعنى اللغوي، لأنَّ ما وافق السنة وأصول الشريعة وقد أُحدث لحدوث مقتضيه؛ هو من الدين، والبدعة:

---

(١) في الحلية (٩/ ١١٣).

(٢) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠١٠) بلفظ: «نِعم البدعة هذه»، وعند مالك -ت الأعظمي- (٣٧٨): «نعمت البدعة هذه».

ما أُحدث في الدين مما ليس منه، على حد قوله ﷺ: «**مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[١].

وعلى هذا؛ فلا ينبغي تقسيم المحدثات إلى محمود ومذموم، وإن صح مراد مَن قال بذلك، لأنَّ ظاهر هذا يصادم قوله ﷺ: «**وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»[٢]، ولأنه يصير ذريعة للجهال وأهل الأهواء في تسويغ ما ابتدعوه بمحض استحسانهم واتخذوه دينًا، وهو من الدين الذي لم يأذن به الله[٣].

-::■❋■❋■❋■::-

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨-١٧) -واللفظ له- عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧-٤٣) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٧-١٠٦)، والاعتصام (١/ ٣٢١).

(١٣)

ن

قال السيوطي في مقدمة رسالته «أحاسن الاقتياس»: «...أما بعد حمد الله، وحمده خير ما يلتمس، والصلاة والسلام على محمد الذي نور جميع الأنبياء من نوره مقتبس، وعلى آله وصحبه، ما أضاء شهاب وقبس».

ت

لا شك أنَّ النور الذي جاء به نبينا محمد ﷺ وأُنزل عليه أعظم نور أُنزل على نبي، فالنور الذي جاء به نبينا محمد ﷺ أعظم من كل نور جاء به نبي من الأنبياء، وأما قول المؤلف: «نور جميع الأنبياء من نوره مقتبس»، فهو قول لا يُستند إلى دليل؛ بل هو من أقوال أهل الغلو بالنبي ﷺ وعباراتهم، وهو لفظ -في ذاته- مجمل، فإن أراد التجوّز بذلك عن أنَّ أنوارهم وعلومهم دونه ﷺ فهو حق كما تقدم.

وإن أراد أنهم استفادوا ما جاؤوا به من علمه ونوره ﷺ فهو باطل، وهو يشبه قول ابن عربي الطائي: «إنَّ سائر الأولياء يستمدون علومهم من خاتم الأولياء»[(١)].

(١) ينظر: فصوص الحكم (ص٦٢).

وهذا قول لا يصح في عقل ولا شرع، وقد مثّله شيخ الإسلام ابن تيمية بقول القائل: «فخرّ عليهم السقف من تحتهم، فإنه لا يصح عقلًا ولا قرآنًا»[١]، والله أعلم.

-::■❊■❊■❊■::-

(١) ينظر: درء التعارض (٥/ ٤)، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص١٩٠-١٩٣).

(١٤)

ن

جاء في مقدمة كتاب «فتح منزل المثاني» للشيخ زكريا الأنصاري: «قال سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام... زكريا الأنصاري... جمع الله له بين خيري الدنيا والآخرة، وفسح في مدته، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته»[١].

ت

قوله: «من بركته». هذا لفظ مجمل يحتمل: من بركة علمه أو بركة ذاته، وأهل الغلو يعتقدون البركة في ذات الشيخ، ويرجون أن ينالوا من هذه البركة، والحق أنَّ الخير والبركة إنما تُنال بما يؤخذ عن الشيخ من علم نافع، وما يحصل به من قدوة حسنة، ويزول الإشكال برفع هذا الإجمال، فيقال: من بركة علمه.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) «فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأماني»، تحقيق: إيناس بنت إبراهيم بن صالح.

(١٥)

ن

قال المرشدي: «وكثير من الناس يُسمي الجميع علم البيان... وبعضهم يسمي الأول: علم المعاني، والآخرين: علم البيان...، ومنهم مَن يسمي الجميع: علم البديع...، ولكلٍّ أن يصطلح على ما شاء، ولا مناقشة في التسمية.

ومناسبة هذه الأسماء لمسمياتها واضحة، إلا أنَّ في إطلاق لفظ «البديع» على غير الله تعالى نظرًا؛ لأنَّ الراغب قال في كتابه «الذريعة إلى محاسن الشريعة»: لفظ الإبداع لا يستعمل في غير الله تعالى، لا حقيقةً ولا مجازًا[(١)]، وقد يخدش فيه قوله تعالى: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، وفيه ما فيه»[(٢)].

ت

توقف المرشدي[(٣)] في إطلاق اسم البديع على البلاغة أو على قسم منها متعلقًا بأنَّ البديع اسم لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿بَدِيعُ

---

(١) بمعناه في الذريعة (ص٢٩٨).

(٢) ينظر: عروس الأفراح (١/ ٩٥)، ولكن الناقل وهم ونسبه للمرشدي وهو باختصار وإشارة لكلام السبكي والراغب في شرح عقود الجمان (١/ ٧٧)، والمرشدي هذا متأخر توفي (١٠٣٧هـ) وكتابه في شرح عقود الجمان للسيوطي.

(٣) عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، أبو الوجاهة العمري المرشدي: مفتي الحرم المكيّ، وأحد الشعراء العلماء في الحجاز، ولد سنة (٩٧٥هـ)، وله مصنفات منها: «زهر الروض المقتطف ونهر الحوض المرتشف» في التاريخ، و«الترصيف =

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، وهـذا عنـده يقتضـي ألا يطلق اسـم البديع على غيـر الله تعالى، وقد عضد رأيه هذا بما نقله عن الراغب.

وكل مـن الراغـب والمرشـدي مخطـئ فيمـا ذهب إليـه؛ لأنَّ كثيـرًا من الأسـماء جـاءت فـي القـرآن مضافـة إلـى اللـه ومضافـة إلـى بعـض العبـاد، ولـم يلـزم مـن ذلـك محـذور، فإنَّ هـذه الأسـماء إذا أضيفت إلـى الله دلت علـى مـا يختـص بـه سـبحانه، وإذا أضيفـت إلـى مخلـوق دلـت علـى مـا يختص به المخلوق؛ كالملك والعزيز والرحيم والسـميع والبصير[١].

و«البديع» في صفات الله لم يرد إلا مضافًا؛ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٧] وهو بمعنى المبدع، أي: المبتدئ لخلقهما على غير مثال[٢].

وأمـا البديـع إذا وصـف به المخلوق فهـو بمعنى مُبدَع «اسـم مفعول»، وهـو يـرادف الحسـن، فمعنى البديـع: ذو الحسـن المبتكر، فيفيد الحسـن غير المسبوق[٣].

و«فيـه مـا فيـه»: مـن المبالغـة. ومعلـوم أنَّ المخلـوق يبتـدع أمـورًا فـي الديـن وفـي غيـر الديـن لـم يسـبق إليهـا، فلذلـك يسـمى مـا ابتدعـه: «بدعة شرعية أو لغوية».

فتبيـن أنـه لا إشـكال فـي إطـلاق اسـم: «البديـع» علـى علـم البلاغة أو قسم منها، والله أعلم.

-::■❋■❋■❋■::-

= فـي فـن التصريـف»، وهـي أرجـوزة فـي علـم الصـرف، وشـرَحها فـي كتـاب «فتـح الخبير اللطيف»، قُتل مخنوقًا سنة (١٠٣٧هـ). ينظر: الأعلام (٣/ ٣٢١).

(١) ينظر: شـرح التدمرية لشيخنا (ص١٢٩-١٤٥).

(٢) التبيان في تفسير غريب القرآن (ص٩٠).

(٣) ينظر: لسان العرب (٨/ ٦).

(١٦)

ن

قال العيدروس في ترجمة زكريا الأنصاري الشافعي: «ولم يزل ملازم التدريس والإفتاء والتصنيف، وانتفع به خلائق، ودرّس تلامذته في حياته، وأفتوا، وتولوا المناصب الرفيعة ببركته وبركة الانتساب إليه»[١].

ت

هذا مما درج عليه كثير من المصنفين المتأخرين، يسندون ما يحصل من المنافع لتلاميذ الشيخ إلى بركته، وهو يحتمل بركة العلم وبركة ذات الشيخ، فكان الأولى رفع هذا الإجمال، فيقال: ببركة علمه، ولا ريب أنَّ العلم الشرعي أصل كل خير.

وأما إسناد ما حصل من الولايات إلى بركة الانتساب إلى الشيخ المذكور؛ ففيه أمور:

١. أنَّ مجرد الانتساب إلى الشيخ فضيلة، ولا يصح.

٢. الاعتماد فيما حصل على السبب، دون التفات إلى تدبير الله وتيسيره.

٣. أنَّ مجرد الانتساب إلى الشيخ ليس هو السبب في توليتهم؛ بل السبب قرب الشيخ من السلطان.

وبالجملة؛ فهذه العبارة من عبارات الغلو والمبالغة في المدح، ولهذا لا تجد مثل هذا في كلام السلف.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) النور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص١٧٦).

(١٧)

ن

قال ابن الطيب الفاسي: «تنبيه: أطلق المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الله تعالى أوصافًا غير واردة في الأسماء الحسنى، منها: «منطق» و«مودع» و«مخصص» و«ناقع»... والكلام في مثله مشهور، والخلاف متداول بين الخاصة، والصحيح المختار: أنَّ أسماءه تعالى توقيفية، فقال أكثر العلماء: الأصل أنَّ الله تعالى لا يسمى إلا بما ورد به القرآن أو السنة، أو وقع عليه إجماع الأمة»[(١)].

ت

هذا الاعتراض من الفاسي فيه نظر من وجهين:

١. أنَّ هذه الأوصاف صادقة على الله تعالى؛ بل هي مختصة به دالة عليه متضمنة للثناء عليه مشتقة من أفعاله، فهي نحو قوله ﷺ: «اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب»[(٢)].

٢. أنَّ المصنف لم يدّعِ أنها أسماء مما سمى الله به نفسه، ولا فرق بين ذِكره تعالى بهذه الأوصاف باللفظ المشتق أو بالاسم الموصوف، كما تقول: الحمد لله الذي أنطق البلغاء... فتنبه.

-::■❋■❋■❋■::-

---

(١) إضاءة الراموس على القاموس.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٦٦)، ومسلم (١٧٤٢) عن عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(١٨)

ن

قال الإمام الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته المسماة «بحث حول الذبح على القبور» ما نصه: «فإنَّ الذابح لابن علوان مثلًا لا يكون إلا عن اعتقاد أنه يضر وينفع، ويعطي ويمنع، ويشفي المرضى، ويذهب عن الأبدان العليلة الأدواء»[١].

ت

قوله: «لا يكون إلا عن اعتقاد أنه يضر وينفع...» إلى آخره، يقتضي أنَّ المؤلف يرى أنَّ عبادة غير الله لا تكون شركًا إلا أن يعتقد العابد أنَّ معبوده ينفع ويضر ويعطي ويمنع، وهذا غلط فاحش، فإنَّ الشرك في العبادة لا يتوقف على الشرك في الربوبية، لأنَّ مَن عبد غير الله رجاء أن يقربه إلى الله، أو يشفع له عند الله فقد أشرك بالله ولو لم يعتقد في معبوده الضر والنفع، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨﴾ [يونس]، وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٦٢﴾ [النمل]، فقوله: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٤]: استفهام تقرير للمشركين لأنهم يقرون بأنه لا يفعل ما ذُكر إله مع الله.

---

(١) ينظر: مسألة في الذبائح على القبور (ص٤٤).

حُرِّرَ يوم الخميس الموافق عشرين من شهر الله المحرم من عام ثلاثة وثلاثين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❇■❇■❇■::-

(١٩)

ن

ما ذكر في نص السؤال الذي سئل عنه الإمام الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بداية رسالته المسماة «الإيضاح والبيان في تحقيق عبارات قصص القرآن» ما نصه: «وقصة إبليس اللعين في امتناعه عن السجود لرب العالمين»[١].

ت

الصواب أن يقال: في امتناعه عن السجود لآدم طاعة لرب العالمين، وفرق بين السجود لآدم والسجود لله، فالأول تحية وتكريم بأمر لله، والثاني عبادة وتعظيم، ومن سجود التحية سجود أبوَي يوسف وإخوته له، لكن كان سجود الملائكة لآدم واجبًا عليهم لأمر الله لهم بذلك، وسجود أبوَي يوسف وإخوته كان جائزًا؛ لأنَّ هذا حكمه في شريعتهم[٢].

حُرِّرَ يوم الاثنين الرابع من صفر من عام اثنين وأربعين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❁■❁■❁■::-

(١) كذا في طبعةٍ قديمةٍ قُرأت على شيخنا، وفي طبعة عبد الوهاب الديلمي (ص٢٩): «في امتناعه عن السجود وجداله لرب العالمين».

(٢) يتظر: تفسير ابن كثير (١/ ٢٣٢).

(٢٠)

ن

ما ذكر في خاتمة رسالة الإمام الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسماة «بحث حول الذبح على القبور» ما نصه: «انتهى الجواب من خط المؤلف طوّل الله بعمره بحق محمد وآله».

ت

هذا توسل بدعي، فلا يُتوسل إلى الله إلا بما جعله وسيلة إليه؛ كالتوسل بأسمائه وصفاته، والتوسل بدعاء النبي ﷺ في حياته، وكذا التوسل بدعاء الصالحين الأحياء، كما توسل الصحابة بدعاء العباس، فقال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «اللهم إنَّا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإننا نتوسل إليك بعم نبينا -أي بدعائه- فاسقنا فيسقون»[(١)]، ومن التوسل المشروع التوسل بالأعمال الصالحة، كما في قصة الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة فتوسلوا إلى الله بصالح أعمالهم فانفرجت عنهم[(٢)].

وأما التوسل بحق فلان أو جاه فلان؛ فهو بدعة في الدين، فإنَّ جاهه منزلته، ومنزلته ينتفع بها هو، إلا أن يكون منه دعاء، كما في قصة الأعمى الذي طلب من النبي ﷺ أن يدعو له بأن يرد الله عليه بصره،

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٧٢)، مسلم (٢٧٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

فدعا له وأمره أن يصلي ركعتين، وأن يستشفع بالنبي ﷺ إلى الله تعالى[(١)]، والله أعلم[(٢)].

حُرِّرَ في يوم الخميس العشرين من شهر الله المحرم من عام ثلاثة وثلاثين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❇■❇■❇■::-

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٢٤٠)، والترمذي (٣٥٧٨)، وابن ماجه (١٣٨٥) عن عثمان بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي»، وصححه ابن خزيمة (١٢١٩)، والحاكم (١١٨٠).

(٢) للاستزادة ينظر: التوسل والوسيلة لابن تيمية، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني.

(٢١)

ن

قال عبد الرحمن بن عبد الله البعلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «**(و) الله أسأل (أن يجعله خالصًا) من الرياء والسمعة (لوجهه الكريم) وأن يجعله (مقربًا إليه في جنات النعيم) المقيم، (وما توفيقي) والتوفيق: خلقُ قدرة الطاعة في العبد مع الداعية إليها وتسهيل سبيل الخير إليه**»[١].

ت

الاستطاعة عند أهل السنة -وهي القدرة- نوعان[٢]:

النوع الأول: استطاعة قبل الفعل: وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله ﷺ: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا**»[٣]، وهي مناط التكليف، كالصحة وتهيُّؤِ أسباب الفعل، وهذه الاستطاعة يستوي فيها المطيع والعاصي، ويثبتها أهل السنة والمعتزلة.

النوع الثاني: استطاعة مع الفعل وهي التي تُفسَّر بالتوفيق؛ أي تحصل بالتوفيق من الله تعالى، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ۝٢٠﴾ [هود]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ۝١٠١﴾ [الكهف].

---

(١) كشف المخدَّرات (١/ ٣٩-٤٠).

(٢) ينظر: شرح الطحاوية لشيخنا (ص٣٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٦٦) عن عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وهذه الاستطاعة تنكرها المعتزلة، فعندهم أنَّ العبد يخلق فعله بما خلق الله له من القدرة، من غير أن تتعلق بذلك مشيئة الله وخلقه.

وأما الأشاعرة: فيرون أنَّ استطاعة العبد لا تأثير لها في وجود فعله؛ بناء على نفي تأثير الأسباب عندهم، وأنَّ العلاقة بين قدرة العبد وفعله محض الاقتران، ولهذا يسمون فعل العبد كسبًا، فأفعال العباد عندهم خلق لله، وكسب من العباد، ويقولون: إنها أفعال الله؛ أي مفعولاته، ولهذا يقتضي أنهم لا يثبتون إلا الاستطاعة الثانية، وهي التي يكون بها الفعل، وهم يقولون: يكون عندها الفعل، فإذا وجد الفعل كان دليلًا على وجود هذه الاستطاعة. فيلزم على قولهم أنَّ العبد لا يكون مستطيعًا إلا إذا فعل الفعل، فيلزم أنه لا يجب الحج إلا على مَن حج، ولا التقوى إلا على مَن اتقى، وهذا ظاهر الفساد.

وخلاصة ما تقدم: أنَّ المعتزلة يثبتون النوع الأول من الاستطاعة، والأشاعرة يثبتون النوع الثاني، وأهل السنة يثبتون النوعين.

وما ذكره الشارح البعلي هو تفسير للنوع الثاني من الاستطاعة، والله أعلم[١].

-::■❋■❋■❋■::-

(١) ينظر: منهاج السنة (٣/ ٤٠-٥٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٠-٢٩٢)، (٨/ ٣٧١).

(٢٢)

ن

قال الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومما يدل على بطلان دعواه؛ قوله تعالى:** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب]، **وقد أخبر الثقات وبلغ مبلغ التواتر أنَّ أفعال هذا الناظم مما يأبى الله تعالى أن تصدر عن العترة الطاهرة**»[١].

ت

المراد بالعترة هم بنو هاشم، فإن أراد الأولين والآخرين منهم؛ فما قاله فيهم باطل؛ فإنَّ منهم البر والفاجر، والمؤمن والكافر، وإن أراد المؤمنين منهم أو المتقدمين؛ فقوله: «يأبى الله تعالى أن تصدر عن العترة الطاهرة»: يتضمن القول بعصمتهم، ولا أحد من أهل السنة يقول بعصمة أحد غير الرسول ﷺ، فالقول بعصمة أهل البيت باطل. وهو يشبه قول الرافضة في الأئمة الاثني عشر؛ فإنهم يقولون في الأئمة إنهم معصومون، ولذا سميت هذه الطائفة: الاثني عشرية، وهذا أقل ما يدعونه فيهم، نعوذ بالله من تعدي حدود الله، والقول عليه بغير علم.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) صب العذاب على من سب الأصحاب (ص٢٣٧).

(٢٣)

ن

قال محمود شكري الآلوسي في «بلوغ الأرب في الثناء على أمة العرب»: «كأن الفهم منهم ذو أذنين، والجواب ذو لسانين، يضربون هامات الأبطال، ويعرفون حقوق الرجال، إلى أن تلاعبت بهم أيدي الأقدار، وتفرقوا في أقصى الأنحاء والأقطار...»[١].

ت

قوله: «إلى أن تلاعبت بهم أيدي الأقدار»: هذا التعبير لا يليق بالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه لا يجوز نسبة اللعب إلى القدر، فإنَّ القدر قدرة الله وتقديره، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ١٦﴾ [الأنبياء]، وهذا شامل لكل ما يجري في الوجود؛ فهو بقدرة الله ومشيئته، وليس شيء منه لعبًا.

-::■❊■❊■❊■::-

(١) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (١/ ٦).



ن

ثـم قـال محمود شـكري الآلوسـي: «ومع ذلـك فإني معتـرف بالقصور والنقصـان، ولله تعالـى درّ الأقـدار؛ فإنهـا تسـوق المـرء إلى ما ليـس له منه اختيار...»[١].

ت

لـو قـال: «ولله الحكمة البالغـة في الأقدار، التي يسـوق الله بها العبد إلـى مـا ليـس لـه فيه اختيـار» لكان أَولـى من تعليـق المدح والـذم بالأقدار، فقد مدحها هنا وذمها في الصفحة السـابقة.

-::■❊■❊■❊■::-

(١) بلـوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (١/ ٧).

(٢٥)

ن

«من عبد الله بن عبد العزيز العنقري إلى حضرة الأفخم المحترم الإمام المبجل المكرم الأحشم عبد الرحمن بن فيصل أدام الله الباري سعادته، وأيّد عزه وسيادته، آمين:

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأتم وأعلى وأزكى وأشرف تحياته على الدوام، وبعد مزيد السلام التام والتحفي عن ذاتكم البهية والاحترام، إن تفضلت بالسؤال عن أحوال المحب، فهو بحمد الله على ما تحبون من كل وجه، وغير ذلك، أدام الله وجودك»[١].

ت

ليت الشيخ عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبالغ في تمجيد المخاطب؛ فقد حشد جملة من الأوصاف، وبالغ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السلام والتحية حتى دعا للمخاطب بأتم وأزكى وأشرف تحياته سبحانه، ومثل هذا لا يدعى به إلا لأزكى الخلق وأشرفهم، وهو النبي ﷺ، ولو وقف الشيخ عند: «وبركاته» لسلم، وأصاب السنة.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) نشأة الإخوان ونشأة الأرطاوية لعبد الله بن عبد المحسن الماضي (ص١٤٠) وهي الوثيقة رقم (٢٢).

(٢٦)

ن

قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الكلام على هذه النصوص في قصة الدجال تقتضي مقدمات...» إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المقدمة الثالثة: أنَّ فتنة المسيح الدجال نوعان:

نوع يراد به الشخص الذي وصفه الرسول ﷺ بالصفات السابقة، ونوع يراد به جنس الفتنة.

وأما القسم الثاني: فالحاجة إليه أظهر؛ فإنَّ جنس فتنة المسيح الدجال هو: كل باطل زُوِّق بُهْرج، وحُسِّن فيه الباطل، وقُبِّح فيه الحق، وأُيِّد بالشبه التي تغر ضعفاء العقول، وتخدع غير المتبصرين، وهذا موجود وشائع، بل بحره طامٍ في كل زمانٍ ومكان.

فالعبد مضطر غاية الاضطرار إلى ربه في أن يدفع عنه هذه الفتن التي هي من جنس فتنة المسيح الدجال؛ فتن الشبهات والشكوك، وفتن الشهوات المردية»[(١)].

ت

لا ريب أنَّ الكذابين لم يزالوا في أعداء الرسل، وهم المفترون على الله الكذب، والمكذبون بآيات الله، وقد أخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في مواضع من القرآن أنه لا أظلم منهم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الأنعام]، ولا ريب أنَّ هؤلاء

(١) فتنة الدجال –ط ٣ بتحقيق القاضي– (ص ٢٧-٢٨).

دجالون سُعاة في إضلال الناس، وصدهم عن هدى الله، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأنعام]، ولكن لم يأت في شيء من النصوص إطلاق اسم المسيح الدجال على هذا الجنس من الظالمين.

فجعلُ الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الجنس نوعًا من مسمى المسيح الدجال -كما تقضيه عبارته- لا يظهر له وجه، وهو يوهم أنه يفسر بهذا ما ورد من الأحاديث في الدجال، ولا نظن ذلك بالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ المراد بالمسيح الدجال في هذه الأحاديث شخص معين -كما ذكر الشيخ في النوع الأول-، وهو يخرج في آخر الزمان ويكون فتنة عظمى، يبتلي الله بها الناس، ويعصم الله من شره مَن شاء.

ولعظيم فتنته شرع الله لنا الاستعاذة من شره في كل صلاة، كما جاء الأمر بذلك عن النبي ﷺ في قوله: «**إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع؛ يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال**»[(١)].

فهذا هو المسيح الدجال الذي يذكره أهل السنة في أشراط الساعة، ومن شأنه أنه يخرج قبيل نزول المسيح عيسى ابن مريم فإذا نزل قتله[(٢)]، فيقتل مسيحُ الهدى مسيحَ الضلالة. فتدبر. والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٨٨) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣٧)، (٢٨٩٧) عن النواس بن سمعان وأبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وبهذه المناسبة ننبه على أنَّ من الباطل تفسير بعض المعاصرين للمسيح الدجال المذكور في الأحاديث بالحضارة المعاصرة، لِما فيها من عظيم الفتنة لأكثر الناس، وتفسير أوصاف المسيح الدجال الواردة في الأحاديث على أساس هذا المفهوم[١].

وقوله: «فالحاجة إليه أظهر»: يريد: أنَّ الحاجة إلى الاستعاذة بالله من شره أظهر.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) ينظر: تفسير المنار (٣/ ٢٦١)، (٩/ ٤٠٨)، والرد عليهم في «قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ» للألباني (ص٩-٣٠).

(٢٧)

ن

قال الشيخ محمد بن عبد العزيز ابن مانع: «ومما يليق ذكره في هذا المقام أنه وقعت لي عبارة في «الكواكب»[(١)]، وهي قولنا: فهو تعالى مستو على عرشه، على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسة والتمكن والحلول، فبلغني عن بعض الإخوان أنه قال: إنَّ قوله: «منزهًا عن المماسة»: لم يرد عن السلف، وما كدت أصدق لظهور المسألة[(٢)]، وكونها من البديهيات، حتى تواتر النقل لدي من الطلبة، فأحببت أن أذكر مستندي هنا على وجه الاختصار، تنبيهًا للغافل، وخوفًا من استطالة الجاهل» إلخ[(٣)].

ت

قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهو تعالى مستو على عرشه، على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسة والتمكن والحلول»، قوله هذا فيه صواب وخطأ، فقوله: «هو مستو على عرشه على الوجه الذي قاله، والمعنى الذي أراده» حق، ولا أراه في هذه العبارة يريد تفويض المعنى للاستواء، لأنَّ تفويض معاني نصوص

---

(١) الكواكب الدرية في شرح الدرة المضية (ص٩٣). هو شرح للمؤلف على منظومة السفاريني في الاعتقاد «الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية».

(٢) لو قال: عندي. قاله شيخنا.

(٣) إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب (ص٦٧).

الصفات من مذهب المعطلة والشيخ بريء منه، فهو يثبت الاستواء بالمعنى الذي فسره به السلف، لكن عبارته توهم التفويض.

وأما قوله: «استواء منزهًا عن المماسة والتمكن والحلول»، فتنزيهه عن الحلول حق، لأنَّ الحلول ممتنع عليه، فهو نقيض المباينة الواجبة له.

وأما تنزيهه عن المماسة والتمكن؛ فجزم الشيخ بتنزيه الله عنهما لا يناسب مع قوله: «هو على عرشه على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده».

فكان اللائق به أن يمسك عن التعرض للمماسة بنفي أو إثبات[1]، ولكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتمد في نفي المماسة تناقض المباينة، ومعنى هذا أنَّ المباينة تستلزم عدم المماسة، والمماسة تستلزم عدم المباينة.

وفي هذا نظر؛ إذ يلزم من دعوى هذه الملازمة أن يقال: إنَّ الله خلق آدم بيديه، ولم يمسه، ويأخذ السموات والأرض بيديه من غير مماسة، وأنه قبض القبضتين من غير مماسة، ولا يعرف نفي شيء من ذلك عن السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[2].

---

(١) سئل الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قول: بلا مماسة؟ فأجاب: «هذا الأَولى تركه، فإن ما نطق به الكتاب والسنة والقول بأنه على ما يليق أَولى». مجموع فتاويه ورسائله (١/ ٢١٠).

(٢) جاء عن ميسرة الكندي أنه قال: إن الله لم يمس شيئًا من خلقه غير ثلاث: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده. أخرجه الدارمي في النقض على المريسي (ص١٨٧)، وأخرجه بنحوه عبد الله بن أحمد (٥٧٣)، (٥٧٤) عن عكرمة وخالد بن معدان، وينظر: الشريعة (٣/ ١١٨٣-١١٨٥).

ولا يخفى أنَّ اقتضاء هذه الأفعال للمماسة أظهر من دعوى نفي المماسة، وإن كان الإمساك عن النفي والإثبات أسلم[(١)].

وقد اعتمد الشيخ في تأييد ما ذهب إليه -رادًّا على مَن أنكر عليه- اعتمد على بعض أقوال الأئمة والعلماء، فمن ذلك قول الإمام ابن تيمية في «التدمرية»[(٢)]: «وقد علم أنه[(٣)] ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته».

ولا يخفى أن ليس في هذه العبارة تعرض لإثبات المماسة ولا لنفيها، وإنما معناها ومقصود الشيخ بها نفي الحلول بنوعيه؛ حلول الخالق في المخلوق، وحلول المخلوق في الخالق، كما في قوله: «ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته».

ومن ذلك قول ابن تيمية أيضًا: «وإن أراد[(٤)] أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي: مباين لها منفصل عنها، ليس حالًّا فيها، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ -كما قال أئمة أهل السنة-: فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه»[(٥)].

---

(١) التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية لشيخنا (ص٤٠٦).
(٢) (ص٦٦).
(٣) في التدمرية: «أنَّ» والمثبت من شرح شيخنا -ط المؤسسة- (ص٢٩٢).
(٤) في التدمرية وشرح شيخنا -ط المؤسسة- (ص٢٩٨): «أراد به».
(٥) التدمرية (ص٦٨).

قال ابن مانع معلقًا على قول الشيخ ابن تيمية: «فهذا صريح في أنه سبحانه منفصل عن مخلوقاته، ليس مماسًّا لشيء منها، ومن جملتها العرش»[١].

فيقال: نعم هو صريح في أنه تعالى منفصل عن مخلوقاته، وليس صريحًا في أنه ليس مماسًّا، ووجه الاستدلال بعبارة ابن تيمية على نفي المماسة؛ وصفه تعالى بالانفصال عن مخلوقاته، وهو مبني على أنَّ الانفصال يستلزم عدم المماسة له سبحانه، ولا يسلم ذلك للشيخ ابن مانع؛ فالانفصال يكون مع المماسة، ويكون بدونها، وابن تيمية ذكر الانفصال تأكيدًا لوصف المباينة ردًّا على القائلين بالحلول.

فالحلول مقطوع بانتفائه عن الله؛ لأنه ينافي علوه سبحانه على جميع خلقه، بخلاف المماسة فإنها لا تنافي العلو.

وأما ما ذكر ابن مانع من قول ابن تيمية: «فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع»[٢]، فلم يذكر وجه الاستدلال به على نفي المماسة، وليس فيه شاهد لمراده.

ثم ذكر أقوالًا عن الإمام أحمد وشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي، مستدلًّا بها على ما ذهب إليه، وعزز ذلك بما أورده في الهامش من أقوال بعض المتأخرين، ومَن لا يعتمد عليه في هذا الباب؛ كابن الجوزي وعبد القادر الجيلاني[٣].

---

(١) إرشاد الطلاب (ص٧٠).
(٢) التدمرية (ص٨١).
(٣) إرشاد الطلاب (ص٦٩) وما بعدها.

والـذي ينبغي الوقـوف معـه والنظـر فيـه ما ذكـره عن الإمـام أحمد من قولـه فـي «الـرد علـى الجهميـة»: «فلمـا ظهـرت الحجة علـى الجهمـي بما ادعـى علـى اللـه عَزَّوَجَلَّ أنـه مـع خلقـه في كل شـيء، قـال: هو غيـر مماس للشـيء، ولا مبايـن منـه، فقلنـا للجهمـي: إذا كان غيـر مبايـن أليـس هـو مماسًّـا؟ قـال: لا، فقلنـا: فكيـف يكـون فـي كل شـيء غير مماس للشـيء؟ فلـم يحسـن الجـواب، فقال: بلا كيـف، فخدع الجهـال بهـذه الكلمة وموّه عليهم»[1].

قـال الشـيخ ابـن مانـع: «والشـاهد مـن هـذا قولـه: «إذا كان غيـر مبايـن أليس هو مماسًا؟»»[2].

والجـواب أنَّ قـول الإمـام أحمـد: «إذا كان غيـر مبايـن أليـس هـو مماسًـا»؛ خطـاب للجهمـي الـذي يقـول: إنَّ الله فـي كل مكـان، ومع ذلك يقول: إنه غير مماس.

فقـول الإمـام أحمـد: «إذا كان غير مبايـن -أي: إذا كان في كل مكان- أليـس مماسًّـا؟»، فهـو رد لقـول الجهمـي: «إنـه غيـر مماس للشـيء ولا مبايـن منـه»، يريـد أنـه فـي كل مكـان، ولهذا قـال الإمـام أحمد منكـرًا على الجهمي هـذا التناقـض: «فكيـف يكـون فـي كل شـيء غيـر مماس للشـيء؟!»، فحقيقـة جـواب الإمـام أحمـد أنَّ الحلـول يسـتلزم المماسـة، ولا يقتضـي ذلـك أنَّ المماسـة تسـتلزم الحلـول وعـدم المباينـة؛ فالحلـول يسـتلزم المماسـة، والمباينة لا تستلزم عدم المماسة.

---

(١) الـرد على الجهمية والزنادقة (ص٣٠٨).

(٢) إرشاد الطلاب (ص٦٩).

فتبين أنَّ قول الإمام أحمد: «إذا كان غير مباين، أليس هو مماسًّا؟» لا يدل على مقصود ابن مانع من أنَّ المباينة تستلزم عدم المماسة، وإنما يدل كلام الإمام أحمد على أنَّ قول الجهمي إنه في كل مكان يستلزم المماسة.

وأما العبارة التي وردت فيما ذكره ابن القيم[١] عن الإمام أحمد، وهي قوله: «وإنه غير مماس لشيء من خلقه، وهو تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه».

فهذه العبارة ينظر في ثبوتها عن الإمام أحمد، وأغلب الظن أنها لا تثبت عنه[٢]، فإنَّ منهجه رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوقوف مع ألفاظ النصوص وألفاظ السلف.

فلا تصلح هذه العبارة دليلًا للجزم بنفي مماسة الله للعرش، ثم لو ثبت عن الإمام أحمد لأمكن أن يقال: إنها رد على الجهمي في قوله: «إنه تعالى في كل شيء»؛ لأنَّ ذلك يستلزم المماسة، فنفي المماسة يستلزم نفي الحلول، كما تقدم أنَّ الحلول يستلزم المماسة، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، والله أعلم.

ولشيخ الإسلام في هذا المقام كلام نفيس جلّى فيه هذه المسألة[٣]، مسألة المماسة والمباينة، فذكر أنَّ المباينة والمماسة قسمان: عامة

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية -ط المعتق- (٢/ ٢٠١).

(٢) ولم نقف عليه بعد البحث فيما تيسر لنا من المراجع إلا في كتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم.

(٣) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ١٢٤-١٢٨).

وخاصة؛ فالعامة هي التي تقابل المحايثة[(١)] بالنسبة لعموم المخلوقات، وهذه المباينة هي التي تنفيها المعطلة الجهمية؛ فمنهم مَن يثبت المحايثة، فيقول: إنَّ الله في كل شيء، وينفي مع ذلك المماسة.

ومنهم مَن ينفي النقيضين فيقول: إنه تعالى غير مباين ولا محايث للعالم، أي إنه لا داخل العالم ولا خارجه، وهذا ممتنع بضرورة العقل، وهو من جنس قول الباطنية الغلاة، الذين يقولون: إنه تعالى ليس بحي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قديم ولا محدث، ونحو ذلك.

وكذلك القول بالحلول باطل شرعًا وعقلًا؛ ومن وجوه بطلانه أنه يستلزم المماسة للشياطين وسائر الأعيان الخبيثة، ولهذا يقول المعطل: إنه في كل مكان بلا مماسة، فرد عليه الإمام أحمد بأنه لا يمكن أن يكون في كل مكان بلا مماسة، كما تقدم.

وهذه المماسة التي يستلزمها القول بالحلول ممتنعة باتفاق المثبتين للفوقية والاستواء على العرش.

وأما المباينة الخاصة فهي التي تقابلها المماسة بالنسبة للعرش، فيقول ابن تيمية هنا: «إن كانت المباينة أو المماسة لازمة لفوقيته تعالى فلازم الحق حق، فإن كانت المباينة لازمة امتنعت المماسة، وإن كانت المماسة لازمة امتنعت المباينة».

وقد صرح الشيخ أنه لا محذور في مماسة العرش، فتكون جائزة، ولهذا حكى فيها ثلاثة أقوال؛ إثباتها ونفيها والتوقف.

---

(١) المحايثة: كون الشيئين في مكان واحد، متداخلين أو متجاورين، فهي ضد المباينة؛ فإن كون الشيء فوق الشيء مباينةٌ، وفي داخله محايثةٌ. قاله شيخنا.

ويظهر من كلامه ترجيح إثبات المماسة، لقوله: «إنه الذي جاءت به الآثار»، ولا شك أنَّ القول بإثبات المماسة أظهر من الجزم بنفيها لعدم الدليل عند النافي، بل القول بالتوقف أولى منه، وإليك طرفًا من كلام شيخ الإسلام:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولأصحاب أحمد ونحوهم من أهل الحديث والفقه والتصوف في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

منهم مَن يثبت المماسة كما جاءت بها الآثار...

ومنهم -من أصحاب أحمد وغيره- مَن ينفي المماسة.

ومنهم مَن يقول: لا أثبتها ولا أنفيها، فلا أقول: هو مماس مباين، ولا غير مماس ولا مباين.

وهذه المباينة التي تقابل المماسة أخص من المباينة التي تقابل المحايثة، فإنَّ هذه العامة متفق عليها عند أهل الإثبات...

وأما الخاصة فلا يقال فيها مباينة ولا مماسة، وإذا كان أحمد قد ذكر امتناع خلوه عن المباينة الخاصة والمماسة فامتناع خلوه عن المباينة العامة والمحايثة أولى»[1].

يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ المباينة التي تقابل المماسة، وهي المباينة الخاصة، والمماسة التي اختلف فيها العلماء، فإنه يمتنع رفعهما، فلا يجوز أن يقال: إنه تعالى غير مباين للعرش وغير مماسّ، فمن باب أولى امتناع

(١) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ١٢٥-١٢٦).

رفع المباينة العامة والمحايثة، كما يقول بعض الجهمية: إنه غير مباين ولا محايث، أي لا داخل العالم ولا خارجه.[١]

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كونه فوق العرش ثبت بالشرع المتواتر وإجماع سلف الأمة، مع دلالة العقل ضرورة ونظرًا أنه خارج العالم، فلا يخلو مع ذلك: إما أن يلزم أن يكون مماسًّا أو مباينًا، أو لا يلزم، فإن لزم أحدهما كان ذلك لازمًا للحق ولازم الحق حق، وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور، كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك، فإنَّ تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بُعد هذه الأشياء عنه، ولكونها ملعونة مطرودة، لم نثبته لاستحالة المماسة عليه[٢]، وتلك الأدلة منتفية في مماسته للعرش ونحوه، كما روي في مسّ آدم وغيره[٣]، وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثير من أهل الكلام»[٤].

وبعد؛ فأقول: لو اطلع الشيخ محمد بن مانع رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية هذا لَما جزم بنفي مماسته تعالى للعرش، والله الهادي إلى سواء السبيل.

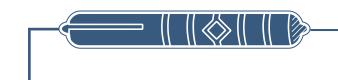
-::■❈■❈■❈■::-

(١) وهذا قول طوائف من متكلميهم ونظارهم. ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٧)، وأبكار الأفكار (٢/ ٤٢) وما بعدها، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٨)، (٥/ ١٢٢).

(٢) تقدم التعليق على هذه الجملة في (ص٢٠).

(٣) تقدم في (ص٥٦).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ١٢٧).



(٢٨)

ن

قال سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإنَّ الله ساهر لا ينام كما ينامون**»[١] **إلخ.**

ت

لو أسقط: «ساهر»؛ لأغنى عنه ما بعده، وهو قوله: «لا ينام»، فإنه لم يرد إضافة السهر إلى الله، ثم إنَّ السهر يُشعر بالحاجة إلى النوم، وهو خلاف الأصل، فإنَّ الأصل النوم، فلا يُقال لمن جلس في النهار: ساهر، فالساهر مَن ترك النوم مع حاجته إليه.

-::■❇■❇■❇■::-

(١) في ظلال القرآن (٦/ ٣٦٦٥).

(٢٩)

ن

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: «ولو كان جبريل لم يسمعه من الله، وإنما وجده مكتوبًا؛ كانت العبارةُ عبارةَ جبريل، وكان القرآن كلام جبريل ترجم به عن الله، كما يترجم عن الأخرس الذي كتب كلامًا، ولم يقدر أن يتكلم به، وهذا خلاف دين المسلمين»[١].

ت

قوله: «ولو كان جبريل لم يسمعه من الله ...» إلى آخره في هذا الكلام نظر من وجوه:

أحدها؛ قوله: «ولو كان جبريل لم يسمعه من الله، وإنما وجده مكتوبًا؛ كانت العبارة عبارة جبريل» فإن هذه ملازمة ممنوعة؛ فإن من قرأ كلامًا مكتوبًا من متكلم لم تكن العبارة للقارئ، بل للمتكلم الذي كَتَب كلامَه؛ فإن الكتابة تدل على عبارة المتكلم، وها نحن نقرأ كلام الله من مصاحفنا، ولا نكون بذلك معبرين عن الله، فإن القرآن كلام الله كيفما تصرَّف مكتوبًا ومقروءًا[٢].

الوجه الثاني: التمثيل بما يكتبه الأخرس خطأ ظاهر؛ فإن الأخرس لا عبارة له أصلًا، وإنما عبَّر عن المعاني التي في نفسه بالكتابة، فمن

(١) حاشية مقدمة التفسير (ص١٤)، فالمقدمة والحاشية كلاهما للشيخ ابن قاسم، وليست حاشية على مقدمة ابن تيمية فليعلم.
(٢) قاله بنحوه الإمام أحمد ينظر: السنة للخلال (٥/ ١٣١ رقم ١٧٩٠).

قرأ كلامه فالعبارة حينئذ للقارئ؛ فالأخرس عبَّر عما في نفسه بالكتابة، والقارئ عبَّر عن كتابة الأخرس بلفظه.

الوجه الثالث: أنه لا يمتنع أن يسمع جبريل كلام الله منه، ويبلِّغه لمن أُمر بتبليغه له، ويمكن مع ذلك أن يجد القرآن مكتوبًا في اللوح المحفوظ فيأخذه منه كما جاء عن ابن عباس أن جبريل نزل بالقرآن من اللوح المحفوظ جملة[1] فاجتمع لجبريل سماع القرآن من الله بصوته تعالى، وأخذه من اللوح المحفوظ، ولهذه المسألة تفصيل يتضح به المقام ذكرته في مسألة ابتداء نزول القرآن فارجع إليه[2]. هدانا الله وإياك لمعرفة الصواب.

حرر في يوم الجمعة الحادي عشر من شهر شعبان من عام أربعة وأربعين وأربع مئة وألف.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٣/ ١٨٨-١٨٩)، وابن أبي حاتم (١/ ٣١٠، رقم ١٦٥٠).

(٢) مراد شيخنا -حفظه الله- كتابه الآخر في الفوائد، وهي فوائد أملاها في مواضيع متنوعة، يسر الله طبعه قريبًا.

(٣٠)

ن

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «ومعلوم أنَّ القرآن العظيم لا يصح فيه أن يحسن الله إساءة من أساء إليه»[(١)].

ت

قوله: «من أساء إليه»: في هذا التعبير نظر، فإن فيه إضافة إساءة العبد إلى ربه، وليس في القرآن ما يدل على هذا المعنى؛ بل الذي فيه أنَّ مَن أساء أساء إلى نفسه، لا إلى ربه؛ كما قال تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء: ٧]، ونظير هذا الظلم، فإنه لا يقال لمن عصى الله أنه ظلم ربه بل ظلم نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ٥٧﴾ [البقرة]، حتى الشرك لا يقال لمن أشرك بالله: إنه ظلم الله بل ظلم نفسه.

حُرِّرَ في يوم الأربعاء الثاني من شهر شعبان من عام أربع وأربعين وأربع مئة وألف.

-::■❋■❋■❋■::-

---

(١) منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز (ص١٢).

(٣١)

ن

قال ابن عاشور في «شرح المقدمة الأدبية للمرزوقي»: «وتجب مراعاة شروط التناقض في هذا، وهي ما يعبر عنها بالوحدات الثمان في علم المنطق، وإلا فإنَّ من التناقض ما هو معدود من لطائف الأساليب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، ومنه ما يسمى بالطباق، وهو الجمع بين معنيين متضادين، ولو في الجملة»[١].

ت

قوله: «وإلا فإنَّ من التناقض ما هو معدود من لطائف الأساليب؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]...» إلخ.

هذا يقتضي أنَّ التناقض في الكلام الأصل أنه ذم، ولكن منه ما يُمدَح، وهو ما كان التناقض فيه في الظاهر، لا في الحقيقة والأمر نفسه.

فثبت بذلك أنَّ لفظ «التناقض» مجمل؛ يحتمل المدح والذم، والسابق إلى الذهن هو المعنى المذموم، وعلى هذا؛ فلا يجوز وصف شيء من القرآن بما يحتمل الذم، فكيف بما كان الذم فيه أظهر.

وهذا ما وقع فيه المؤلف -عفا الله عنه-، حيث اعتبر قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، من قبيل التناقض المعدود من لطائف الأساليب، ومعنى هذا وصف الآية بالتناقض، وفي إطلاق هذا

(١) شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على الحماسة (ص ١١٨-١١٩).

من الشناعة ما فيه. ولبيان المراد لا بد من التقييد، فيقال: في الآية تعارض أو تناقض في الظاهر.

والذين يعدون بعض التناقض من لطيف القول وبديعه، لا يناسب فنَّهم إلا الإطلاق، فيقولون في الآية من فنون البلاغة: التناقض.

-::■❇■❇■❇■::-

(٣٢)

ن

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى:** ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥٧﴾ [آل عمران]:

قال: «ظلَم النصارى الله بأن نقَّصوه بإثبات ولد له»[١].

ت

قول ابن عاشور: «ظلَم النصارى الله»: يلزم منه أن يُقال: «إنَّ الله مظلوم»، وهذا لا يجوز، فإنَّ الظلم من العباد لا يضاف إلى الله، لقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝٥٧﴾ [البقرة]. في موضعين من القرآن.

-::■❁■❁■❁■::-

(١) التحرير والتنوير (٣/ ٢٦١).

(٣٣)

ن

قال الشيخ محمد خليل هراس رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «هذه غفلة من الشيخين غفر الله لهما، وإسراف في حسن الظن بهؤلاء الصوفية قبّحهم الله، فإنهم لم يعبدوا الله عبادة صحيحة حتى تظهر عليهم أنوارها، فإنَّ شرط العبادة الصحيحة معرفة المعبود المعرفة الحقة بأسمائه وصفاته ...»[(١)] إلى آخر كلامه.

ت

هذا النقد من الشارح للشيخين ابن القيم والسعدي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ غفلة منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإسراف في سوء الظن بالصوفية جملة، وحمل لكلام الشيخين على ما لم يريدا، فلا يدخل في كلامهما ما ذكر الشارح من الصوفية الذين لم يعرفوا الله إلا ملكًا خالعًا وعاتقًا ولاهيًا، وإنما أراد الشيخان مَن عبدَ الله، وبالغ في عبادته بما شرع في معظم أحواله، ولكن مع قصور في العلم، وجهل بشأن الله جل جلاله. فتأمل[(٢)].

حُرِّرَ في يوم الأحد السادس من شهر شعبان من عام أربع وأربعين وأربع مئة وألف.

-::■❁■❁■❁■::-

(١) ينظر: شرح القصيدة النونية (٢/ ١١٨).

(٢) ينظر: النونية (٣/ ٧٣٦ رقم ٣٣٧٥)، والحق الواضح المبين للسعدي (ص٩٣) وما بعدها.

(٣٤)

ن

قال الدكتور محمد محمد حسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه «الإسلام والحضارة الغربية»: «كان الحلم الذي يراود خيال النصارى هو حرية التدين، والمساواة، والتسامح، والاحترام المتبادل بين أبناء الطوائف المختلفة، وهذه كلها قيم ومثل يتضمنها الإسلام كما تتضمنها العلمانية»[(١)].

ت

قوله: «وهذه كلها قِيَم ومُثُل يتضمنها الإسلام»: لا يصح هذا الإطلاق في نسبة المساواة والتسامح وحرية التدين والاحترام المتبادل إلى الإسلام، وهو غلط من المؤلف وغريب من مثله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والواجب التفصيل، وبيان ما جاء به الإسلام من الأحكام في العلاقة بين المسلمين والكفار، وبيان الفرق بين ما جاء به الإسلام من الأخلاق في معاملة الكفار، وما يحلم به هؤلاء الكفار ويدعون إليه، ويريدونه من المسلمين، فإنهم يريدون ترك الجهاد وترك الطعن في الأديان الباطلة؛ كاليهودية والنصرانية والوثنية، وترك إعلان أنَّ الدين الحق هو الإسلام لا غيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران].

حُرِّرَ في يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال من عام سبعة وثلاثين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) الإسلام والحضارة الغربية (ص٥٧).

(٣٥)

ن

قال السيد أحمد صقر: «ولأنَّ سوق الفخر نفقت أيام بني أمية، وأول مَن أقامها معاوية بن أبي سفيان، فقد رأى أنَّ في شغل الناس بالتفاخر بالأحساب والتباهي بالأنساب مصلحة كبرى له، إذ ذلك يلهي الناس عن مشكلة الخلافة، ويكفيه مؤنة إرضائهم أو إرغامهم، وبذلك استطاع أن يُسيِّر دفة البلاد في خضم الفتنة المائجة الهائجة، واقتفى أثره الأمراء من بعده، فكانوا يحرضون الشعراء على الفخر والهجاء حتى تحولت حال الأدب إلى فخر وهجاء»[١].

ت

في هذا القول مجازفة وافتراء، ودعوى لم يُقِم صاحبها دليلًا، وقد وصم بها ابتداء معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب رسول الله ﷺ، ثم سحبها على خلفاء بني أمية من بعده، دون استثناء، وإذا صحت هذه الدعوى في بعض خلفاء بني أمية أو في كثير منهم لم تصح في عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّه الخليفة الراشد البريء من زعم هذا المجازف.

وأما معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فمن هم الشعراء الذين كان يغريهم بنظم قصائد الفخر والهجاء؟ وأشهر الشعراء في الفخر والهجاء في عهد الأمويين هم: جرير، والفرزدق، والأخطل، ولم تكن مقاولاتهم إلا في عهد عبد الملك وما بعده.

---

(١) ينظر: مقالات أحمد صقر (ص٧٤-٧٥).

ونص هذا الزاعم على معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو من نَفَس التشيع البغيض؛ بل لعل أصله من وضع الشيعة الرافضة.

هذا؛ والفخر والهجاء والمدح الكاذب هو شيمة الشعراء الذين لا يضبطهم دِين، كما كانت عليه الحال في الجاهلية، وهي حال مَن ضعف دينهم من شعراء المسلمين، فكيف يُنسب بهذا صاحب رسول الله ﷺ، ولم يعرف عنه ما رماه به صاحب هذه الدعوى.

-::■❋■❋■❋■::-

(٣٦)

ن

قال السيد أحمد صقر: «رحمك الله يا أبا حيان، فقد كنت ترى الغيب من وراء حجاب، وجاء بعدك مَن يصحف عليك صحيح كلامك، ويخبط في فهم معناه خبط عشواء، بل ولا يحسن قراءته»[(١)].

ت

هذا تعبير منكر؛ لأنه يتضمن نسبة علم الغيب إلى المخاطب، وعلم الغيب مما تفرد الله به، قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقال سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فلا أحد من العباد يعلم من الغيب إلا ما أعلمه الله به، فإنَّ الله تعالى يطلع مَن شاء على ما شاء من غيبه، كما قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن]، فكيف يصح مع هذا أن يضيف أحد إلى أحد من الناس أنه يرى الغيب من وراء حجاب؟!

وفي العبارة عيب لفظي؛ إذ كيف يجمع بين الرؤية والحجاب، وإن أريد الرؤية العلمية؛ فلا يحتاج فيها إلى التقييد بالحجاب!

-::■❊■❊■❊■::-

(١) ينظر: مقالات أحمد صقر (ص٢٧٩). من مجلة الثقافة، السنة ١٢، العدد ٦٢٩.

(٣٧)

ن

قال السيد أحمد صقر: «وتشاء الأقدار أن يرتد عمرو[١] عن الإسلام بعد موت النبي ﷺ... ولكنه لم يلبث أن ثاب إليه رشده فتاب إلى ربه وأناب»[٢].

ت

قول القائل: «شاءت قدرة الله»، أو «شاء القدر»، أو «شاءت الأقدار»؛ خطأ لا يجوز، فإنَّ إضافة المشيئة إلى القدرة أو غيرها من صفات الله، يشعر باستقلال الصفة عن الموصوف، ويستلزم وصف القدرة -مثلًا- بصفات أخرى: كالحياة والعلم، ويستلزم جواز دعاء الصفة، ودعاء الصفة يتضمن أنها إله، ولهذا قال العلماء: إنَّ دعاءَ الصفة كفرٌ[٣]، وهكذا القول في إضافة المشيئة إلى القدر، أو إلى الأقدار.

ولكن القدر يراد به تارة: التقدير؛ الذي هو فعل الرب تعالى، وتارة يراد به: الشيء المقدر، والمخلوقات التي قدرها الله منها ماله مشيئة؛ كالإنسان، ومنها ما لا مشيئة له، وهي أكثر المخلوقات، والغالب أنَّ مَن يُطلق هذا اللفظ يريد بالقدر أو الأقدار تقدير الله للكائنات، فإضافةُ المشيئة إلى القدر كإضافته إلى القدرة.

---

(١) وهو عمرو بن الأهتم، واسم أَبيه الأهتم: سنان. ينظر: الإصابة (٧/ ٣٣٥).

(٢) ينظر: مقالات أحمد صقر (ص٩٠).

(٣) ينظر: تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ١٨١).

والواجب: إضافة المشيئة إلى الله، فإنه الذي ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[١].

-::■❇■❇■❇■::-

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن باز (٢٨/ ٣٧٣)، وابن عثيمين (٣/ ١٣١).

(٣٨)

ن

قال الشيخ علي الطنطاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه «الذكريات»[١] ما نصه: «في الحديث أنَّ النبي ﷺ رأى رجلًا يضرب عبده على وجهه فنهاه وقال له: «إنَّ الله خلق آدم على صورته»؛ أي: أنَّ صورة هذا العبد هي الصورة التي خُلقَ عليها آدم، فكان التعدي عليها إساءة إلى أولاد آدم جميعًا، ومن الناس مَن يروي جزءًا من الحديث ويفهمه فهمًا ربما أوصل إلى الكفر، إذ يعيد ضمير: «على صورته» إلى الله، ومَن اعتقد أنَّ لله صورة فقد كفر».

ت

قوله: «ومَن اعتقد أنَّ لله صورة فقد كفر»: كلام قبيح وغلط فاحش من الشيخ -عفا الله عنه-، فإنه يتضمن: أن ليس لله صورة، وهو خلاف ما دلت عليه السنة الصحيحة، كما جاء في الصحيحين وغيرهما[٢]، وخلاف ما أجمع عليه أهل السنة، وليته اقتصر على نفي الصورة، لكنه غلا في النفي حتى حكم على مَن أثبت الصورة لله بالكفر، فيلزم منه تكفير أهل السنة جميعًا، ولا ريب أنَّ الذي حمله

(١) (٤/ ١٤٤).

(٢) حديث: «**خلق الله آدم على صورته**» أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وصفة الصورة ثابتة لله في غير ما حديث، منها: ما رواه البخاري (٧٤٣٧) -واللفظ له-، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة: «**فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه**». وينظر: الشريعة للآجري (٣/ ١١٤٧).

على نفي الصورة عن الله الحذر من التشبيه[١]، وهذه شبهة الجهمية في نفي جميع الصفات، وشبهة كل مَن تبعهم في شيءٍ من ذلك، وأهل السنة يردُّون بمنع ما يدَّعي النفاةُ من لزوم التشبيه لكل مَن يثبت شيئًا من الصفات، ويقولون: إنَّ إثبات الصفات لله لا يستلزم تشبيه الخالق بالمخلوق، فإثبات الصورة كإثبات الوجه واليدين والعينين من الصفات الذاتية، وكالاستواء على العرش، وكالنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء يوم القيامة من الصفات الفعلية، فكلها ثابتة لله على ما يليق به ويختص به، لا على ما يليق بالمخلوق ويناسبه ويختص به[٢].

حُرِّرَ يوم الأحد الرابع من شهر الله المحرم من عام اثنين وأربعين وأربع مئة بعد الألف.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) ينظر: تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري لشيخنا (ص٣٥، رقم ١٧).
(٢) ينظر: التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية (ص٤٧٦-٤٧٨).

(٣٩)

ن

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأما قوله تعالى:** ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧]، **فالأيد هنا: بمعنى القوة، فهي مصدر آد يئيد بمعنى: قوي، وليس المراد بالأيد صفة الله، ولهذا ما أضافها الله إلى نفسه**»[١].

ت

لعل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريد بقوله: «ليس المراد بالأيد صفة الله»: اليدين، وإلا فالأيد بمعنى القوة؛ صفة ذاتية لله سبحانه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات].

-::■❊■❊■❊■::-

(١) شرح الواسطية لابن عثيمين (١/ ٣٠٣).

(٤٠)

ن

قال الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **على قوله تعالى:** ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة: ١٢٩]: **«وهذا التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ لأنَّ التولي مع هذا البيان مكروه، ولهذا لم يخاطبوا به؛ فلم يقل: فإن توليتم. والبلاغيون يسمونه التفاتًا، ولو قيل: إنه انتقال؛ لكان أحسن»**[١].

ت

الالتفات مصطلح من مصطلحات علم المعاني، وهو الانتقال من صيغة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، إلى صيغة أخرى منها لمعنى[٢]. ولا بأس باستعمال هذه المصطلحات البلاغية في كلام الله، مثل المجاز بأنواعه، وأنواع البديع، ولا يلزم من ذكر هذه المصطلحات إضافة أفعالها إلى الله، فلا نقول في صيغ الالتفات: «ثم التفت سبحانه»، وفي صيغ المجاز: «تجوّز تعالى»، كما لا نقول: «عبّر الله بكذا عن كذا»، أو عبّر بتقديم كذا على كذا، بل نقول: «قدم وأخّر»؛ لأنه يوصف تعالى بالتقديم والتأخير، وإن كان يصح لنا أن نقول: هذه العبارة -أي الجملة- تدل على كذا.

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٤٤٢).

(٢) ينظر: عروس الأفراح (١/ ٢٧٢).

بل تجعل هذه المصطلحات من أوصاف الألفاظ ودلالاتها، فيقال في انتقال الكلام من الغيبة إلى الخطاب -مثلًا-: هذا التفات، ويقال في الاستعارة: هذا مجاز بالاستعارة علاقته التشبيه، وهذا مجاز مرسل علاقته السببية... إلخ.

وما دل عليه كلامه عَزَّوَجَلَّ من المعاني؛ فهو مراد له سبحانه. وقد يجوز في بعض المواضع نسبة ذلك المعنى إلى الله، حسبما تقتضيه الأدلة، فتقول: قصر سُبْحَانَهُوَتَعَالَى العبادة والإلهية على نفسه، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وفي التشبيه نقول: «شبّه الله كذا بكذا»؛ لأنه تعالى أخبر عن نفسه بأنه يضرب الأمثال، وضربُ الأمثال تشبيه شيء بشيء، فنقول في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، شبّه سبحانه الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة. ومثل هذا التقديم والتأخير، كما سبق.

وبعد فقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والبلاغيون يسمونه التفاتًا، ولو قيل: إنه انتقال؛ لكان أحسن»، لعله رَحِمَهُ ٱللَّهُ لاحظ أنَّ إطلاق الالتفات في كلام الله يؤدي إلى نسبة الالتفات إلى الله، والالتفات له معنى لغوي حسي، وهو الاستدارة بالرأس أو بالكلية من جهة إلى جهة، ويمكن أن يرد على الانتقال ما ورد على الالتفات من الإشكال، ولا إشكال.

-::■❊■❊■❊■::-

(٤١)

ن

قال الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «قوله: «فقال له: اكتب»[(١)] القائل هو الله عَزَّوَجَلَّ، يخاطب القلم، والقلم جماد، لكن كل جماد أمام الله مدرك وعاقل ومريد، والدليل على هذا قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت]؛ أي: لا بد أن تنقاد لأمر الله طوعًا أو كرهًا، فكان الجواب: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت].

إذن؛ خوطبت السموات والأرض وأجابت، ودل قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾، على أنَّ لها إرادة، وأنها تطيع، فكل شيء أمام الله فهو مدرك مريد ويجيب ويمتثل»[(٢)].

---

(١) مراده حديث: «أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب ...» أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) من طريقه البيهقي (٢٠٩١٤) والضياء في المختارة (٣٣٦). وأخرجه من طريق آخر مطولًا ومختصرًا: الطيالسي (٥٧٨)، وابن الجعد (٣٤٤٤)، والترمذي (٢١٥٥)، (٣٣١٩) وابن أبي عاصم في السنة (١٠٥)، والبزار (٢٦٨٧) وقال ابن حجر في النكت الظراف (٤/ ٢٦١ رقم ٥١١٩) عن إسناد البزار: «وجاء عن علي بن المديني أنه قال: إسناد حسن». وصححه الألباني في الصحيحة (١٣٣)، (٢٤٣٩)، وفي تخريج السنة (١/ ٤٨-٥٢).

(٢) القول المفيد (٢/ ٤٣١).

ت

هذا القول فيه نظر؛ فإنَّ كل شيء خاضع منقاد لإرادة الله الكونية وأمره الكوني، ولا يلزم من هذا أن يقال: إنَّ كل ما أراد الله تكوينه يكون بإرادة من ذلك المكوّن، بحيث تتأتى منه الطاعة والمعصية، فأمر التكوين أو الأمر الكوني لا يتخلف متعلقه، فكل ما يوجد أو يعدم أو يتحرك أو يسكن فبمشيئته سبحانه وأمره، فالليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره، كما أنا نقول: لا يمتنع أن يكون لهذه المخلوقات إدراكات وإرادات وأفعال تناسبها، كما في السجود والتسبيح، كما قال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ﴾ [الحج: ١٨] الآية.

ومع ذلك؛ فلا نجزم بثبوت هذه الإدراكات والإرادات لكل شيء ولا بنفيها.

هذا؛ وقد قيل: إنَّ تسبيحها وسجودها وطاعتها بلسان الحال، وهو انقيادها لإرادته وأمره، ودلالتها على وحدانيته وربوبيته وإلهيته سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ[١].

وهذا المعنى في نفسه حق، ولكن لا ينفي أنَّ ما شاء الله من المخلوقات تسبحه بلسان المقال وتسجد له بالفعل، ومع ذلك فخطاب التكوين أو الأمر الكوني لا يلزم أن يكون أثره بإرادة من المأمور؛ بل

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٢٤٢)، (٣/ ٤١٨).

يكون انفعالًا لأمر الله ومشيئته، كقوله تعالى: ﴿فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ٦٥﴾ [البقرة]، فكانوا قردة كما أراد الله وأمر، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلۡنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ٦٩﴾ [الأنبياء]، فكانت بردًا وسلامًا بإرادة الله وأمره، وقوله سبحانه: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أي: فماتوا ﴿ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، فقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٠﴾ [النحل]، وهذا خطاب لمعدوم، فيكون منقادًا لأمر الله كما أراد الله، والمعدوم لا يُتصور منه فعل ولا إرادة، وهو شيء في العلم لا في الخارج.

إذا ثبت هذا؛ فقوله تعالى للقلم: «اكتب» أمر تكوين، وكذلك قوله: «**اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**»، وقول القلم: «وما أكتب؟» هو -والله أعلم- قول بلسان الحال يتضمن انقياده لأمر الله، وكذا قوله: «**فجرى القلم بما هو كائن**» فمن انقياده جريانه بكتابة ما هو كائن، ولا يلزم من ذلك أنَّ القلم قد صار لقوله تعالى: «اكتب ما هو كائن» عالمًا بكل ما هو كائن، أو أنه كان يعلم كل ما هو كائن، وأنَّ القلم نفسه كتب ذلك باختياره، بل الله كتب به مقادير الخلق مما هو كائن إلى قيام الساعة، فإنه تعالى قد علمها بعلمه القديم، ثم حين خلق القلم كتبها بالقلم في أم الكتاب، فالقلم هو الذي كُتب به هذا الكتاب «اللوح المحفوظ» وليس القلم هو الذي كتب، بل الله الذي كتب.

فهذا الحديث وغيره يدل على أنَّ من صفات الله تعالى الفعلية: الكتابة، كما في الحديث الآخر عنه ﷺ: «**لَما قضى الله الخلق كتب**

عنده فوق عرشه: إنَّ رحمتي سبقت غضبي»[١]، وفي رواية: «**إنَّ رحمتي غلبت غضبي**»[٢]، والله أعلم، وهو علام الغيوب.

حُرِّرَ في يوم السبت التاسع عشر من شهر جمادى الأولى من عام اثنان وثلاثون وأربع مئة وألف.

-::■❋■❋■❋■::-

(١) أخرجه البخاري (٧٤٥٣) -واللفظ له-، ومسلم (٢٧٥١) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٩٤).



الفهرس التفصيلي



